الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

## الجلسة العامة ٣٣
الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

**الرئيس:** السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

**البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)**

**تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

**تقرير الأمين العام (A/52/305)**

**السيد ماهوغو** (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الثناء عليكم للأسلوب القدير الذي تواصلون به رئاسة عمل الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

ويود وفد بلدي أن يتشاطر تماما الآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" (A/52/305) ونتطلع إلى التقرير المتعلق بالقضاء على الفقر (A/52/315).

إن اعتماد الإعلان وبرنامج العمل خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، كان معلما على الطريق نحو القضاء على الفقر، وزيادة العمالة المنتجة وتعزيز الدمج الاجتماعي. ووجود عدد كبير جدا من زعماء العالم في مؤتمر القمة أبرز الأهمية التي تولى للتنمية الاجتماعية.

ووفد بلدي يؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكينيا تعلق أهمية كبرى على تنفيذ النتائج التي اتفق عليها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة" كما اعتمدها الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس مؤخرا. ونحن نحث على أن تنفذ في حينها توصيات المجلس بشأن القضاء على الفقر. ونرحب أيضا بالخطوات الملحوظة التي اتخذتها حتى الآن اللجان العاملة، وبخاصة لجنة التنمية الاجتماعية واللجنة المعنية بوضع المرأة في تنسيق تنفيذ توصيات المجلس بشأن البرامج المتعددة السنوات المتعلقة بالقضاء على الفقر.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز الأنشطة التشغيلية التابعة للأمم المتحدة. ونحن نحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات لبرامج التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني.

بينما التنمية الاجتماعية وتنفيذ الالتزامات المقطوعة في كوبنهاغن يعدان أساسا من مسؤوليات الحكومات، فإن التعاون الدولي ضروري لضمان التنفيذ التام لهذه الالتزامات. وفي هذا الشأن، تـُبرز كينيا أهمية نهج الشراكة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وحتى يعزز التنفيذ الكامل الفعال لالتزامات مؤتمر القمة العريضة القاعدة، هناك حاجة ماسة إلى قيام المجتمع الدولي المانح، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، بتوفير الموارد الجديدة والإضافية التي يحتاج إليها لتمويل المشاريع والبرامج، وبخاصة تلك الرامية إلى الإسراع بالقضاء على الفقر.

وعلى سبيل المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أعدت حكومة كينيا، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ورقة سياسات إطارية شاملة تلخص الاستراتيجيات الإنمائية خلال خطة التنمية الوطنية الراهنة لفترة ١٩٩٧-٢٠٠١. والورقة ترمي إلى تعزيز الظروف المواتية للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة. وهذه تتضمن: المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي؛ وتحسين الفعالية في القطاع العام؛ وتعزيز القطاع الخاص بوصفه أداة فعالة للنمو الاقتصادي للتنمية؛ وتناول الجوانب الاجتماعية للتنمية من خلال التدخلات التي تستهدف القضاء على الفقر للمجموعات الضعيفة في المجتمع.

أود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على الأهمية التي تعلقها حكومة بلدي على تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتفق عليهما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتقد وفد بلدي أنه دون الدعم الفعال وفي حينه من المجتمع الدولي لن يكون لهذه الجهود سوى أثر محدود. ولذلك، تسعى كينيا إلى الحصول على دعم وشراكة المجتمع المانح، والقطاع الخاص والمستفيدين في تعزيز التنفيذ السريع لأهداف وغايات إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي.

**السيد فالي** (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الارتياح الخاص أن أتكلم بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". وفي البداية، أود أن أعرب عن مشاطرة وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأيضا البيان الذي أدلى به ممثل باراغواي، الذي تكلم نيابة عن مجموعة ريو.

لقد مضى حتى الآن أكثر من عامين منذ اجتمع رؤساء دول أو حكومات وممثلون من جميع بلداننا في كوبنهاغن لتداول أمور أساسية بالنسبة لمستقبل البشرية مثل القضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المثمرة والتكامل الاجتماعي. ومنذ ذلك الوقت، حدثت أشياء كثيرة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية تفضي إلى تنفيذ القرارات المتخذة في كوبنهاغن.

ويقدم تقرير الأمين العام أمثلة عديدة على كيفية معالجة مختلف البلدان في مختلف أجزاء العالم لمسألة التنمية الاجتماعية التي تمثل تحديا. وتقرير الأمين العام يعكس أيضا الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة للامتثال للتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وإنني إذ اتطرق إلى مؤتمر قمة كوبنهاغن، من المناسب تماما أن أذكر واعترف في هذه المرحلة بالدور الهام الذي قام به الممثل الدائم لشيلي السفير خوان سومافيا، وهو عامل رئيسي في هذا المسعى الكبير منذ بدأ، وأعرب له عن تقديرنا وامتناننا.

وإذ انتقل إلى الميدان الدولي، أود أن أشير إلى العمل الهام الذي قامت به لجنة التنمية الاجتماعية بصفتها الهيئة التي تتولى المسؤولية الرئيسية في إطار المنظمة عن متابعة واستعراض توصيات مؤتمر القمة، ووفقا للبرنامج المتعدد السنوات درست اللجنة في دورتها الأخيرة في شباط/فبراير من هذا العام الموضوع الأساسي، وهو موضوع العمالة المنتجة واتفقت اللجنة على أن إتاحة فرص العمل بالشكل الكامل والمنتج والمدفوع عنه أجر مناسب وكاف، والمكفولة فيه حرية الاختيار ينبغي أن تكون هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ومما يكتسى نفس القدر من الأهمية، المسألة التي ستركز اللجنة اهتمامها عليها في اجتماعاتها المقبلة وهي تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومون والضعفاء في فوائد التنمية الاجتماعية.

وعلى المستوى الإقليمي، أود انطلاقا من الإحساس الكبير بالإنجاز الذي تحقق أن أركز على أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظمت من خلال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

المؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي الذي تشرفت البرازيل باستضافته في مدينة ساو باولو في نيسان/أبريل الماضي. وكان هذا المؤتمر فرصة طيبة لبلدان المنطقة لتقديم تقاريرها عن التدابير المتخذة لتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها، وتبادل وجهات النظر حول المضي قدما بغية تحقيق الأهداف المتفق عليها في كوبنهاغن. وتوافق الآراء في ساو باولو، الذي اعتمده المؤتمر يجدد التزام المنطقة بإيلاء الأولوية للموضوعات الواردة في جدول الأعمال الاجتماعي لإدماج الإنصاف الاجتماعي في مجال النمو الاقتصادي وضمان تخصيص الموارد الكافية للمشروعات ذات الأثر الاجتماعي وتعزيز التعاون مع كل قطاعات العمل الاجتماعي وضمان نهج متكامل لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن المشاريع الاجتماعية الناجحة، من بين أهداف أخرى.

إن وفدي بينما يُقر بأن التعاون والمساعدة الدوليين ضروريان للتنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يُدرك تمام الإدراك الدور الأساسي الذي يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي القيام به على المستوى الوطني لتحقيق الأهداف المشار إليها. أما بالنسبة للبرازيل فإن توفير فرص العمل والدخل جزء أساسي من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو قبل كل شيء عنصر أساسي في مكافحة الفقر الذي يُعتبر أحد الشواغل الأساسية للحكومة البرازيلية. والاستقرار الاقتصادي الذي عرفته البرازيل منذ ادخال خطة ريال أسهم اسهاما كبيرا في تحسين حالة نسبة كبيرة من الفقراء في شعبنا ومع ذلك نسلم بأنه لا تزال أمامنا تحديات هامة تتطلب عملا عاجلا.

ولا يمكن للدولة وحدها أن تواجه كل تحديات التنمية المنصفة والمستدامة، ومشاركة كل أطراف المجتمع المدني لازمة جدا وموضع ترحيب كبير. وإن حكومة البرازيل إذ أخذت في الاعتبار إمكانيات منظمات المجتمع الدولي كأدوات للتغيير وكشركاء في التنمية وتخفيف الفقر، أنشأت آلية مبتكرة تُسمى المجتمع المتضامن، تمثل مكانا ممتازا لبناء الشراكة واقتراح أشكال جديدة للمشاريع المشتركة وتعبئة الشعب والمؤسسات. وعن طريق هذه الآلية تشترك الحكومة والمجتمع المدني في تنفيذ مشاريع في مجالات مثل التدريب المهني وتوليد الدخل والغذاء والتغذية وتخفيض الوفيات بين الأطفال الرضع والتعليم الأساسي والمرافق الصحية الأساسية والتنمية الريفية والحضرية.

والمجتمع المتضامن مثال واضح على إيمان البرازيل بأنه عن طريق الجهود المشتركة سيكون من الممكن بناء عالم أفضل للأجيال المقبلة، عالم يخلو من الجوع والفقر المدقع والاجحاف الاجتماعي، وتسود فيه الكرامة الإنسانية والتضامن، إنه العالم الذي توخاه رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في كوبنهاغن في ١٩٩٥.

**السيد تخت - رافنجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تعبيرا فعليا عن الاتجاه العالمي المستمر صوب تحقيق تفهم مشترك أفضل للعناصر المختلفة التي تتضمنها التنمية الاجتماعية للمجتمعات الحديثة. وكان أيضا ذروة الجهود الدولية الجماعية خلال عقود كثيرة في ذلك الاتجاه. ويستحق مؤتمر القمة نظرة ثانية هنا وإن تكن بطريقة عامة وموجزة. وكما يرد في الفقرة الافتتاحية لإعلان كوبنهاغن فإن رؤساء الدول والحكومات اعترفوا بأهمية التنمية الاجتماعية والرفاه الإنساني للجميع. وألزموا أنفسهم أيضا، والبلدان التي يمثلونها أيضا، بإيلاء الأولوية القصوى لتحقيق تلك الأهداف منذ ذلك الحين وفي القرن الحادي والعشرين.

وعلى أساس تحليل شامل للحالة الاجتماعية على المستوى العالمي باعتبارها السبب الأساسي لعقد مؤتمر القمة، أشار الإعلان إلى أن هناك حاجة ملحة لمواجهة المشاكل الاجتماعية الأساسية وبصفة خاصة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. وإنه ينبغي لمجتمعاتنا أن تستجيب على نحو أكثر فعالية للاحتياجات المادية والروحية للأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم. وأكد الإعلان أيضا أن الديمقراطية والشفافية ووجود حكم وإدارة يمكن مساءلتها في جميع قطاعات المجتمع أسس لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تستهدف البشر، والتي تعتمد بدورها على توافر السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان.

والنظرة الاستشرافية للمستقبل التي توخاها المؤتمر كما وردت في مبادئ وأهداف الإعلان، كانت الالتزام بالرؤى السياسية والاقتصادية والأخلاقية والروحية للتنمية الاجتماعية، وهي بالإضافة إلى المبادئ التي أشرت إليها للتو تدعو إلى الاحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية المختلفة والخلفيات الثقافية للشعوب، وضمن هذا الإطار المفاهيمي الشامل قرر مؤتمر القمة أن يضع إطار عمل للسياسة والعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يستهدف النهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين الحالة الإنسانية.

إن ما اتفقنا عليه جميعا في كوبنهاغن ووعدنا بالقيام به بعد ذلك، كان نبيلا بكل المعايير. والآن، وبعد مرور ثلاث سنوات على انعقاد مؤتمر القمة نجتمع هنا لتقييم نتائج مؤتمر القمة ونرى ولو بطريقة مبدئية كيف تم تنفيذ هذه النتائج. ولتحقيق هذا الهدف قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/305. ونرى أن التقرير مفيد ونقدره، ويشير تقرير الأمين العام إلى النطاق الواسع من الأنشطة والمبادرات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة أو المزمع القيام بها في مختلف الميادين والمحافل.

والواقع أن ورود هذا القدر من الأنشطة والمبادرات في تقرير الأمين العام يبين مدى انشغال المنظومة واهتمامها بنتائج مؤتمر القمة وبالتالي فإن هذا مدعاة للأمل والتفاؤل. ولئن كنا نتطلع إلى عمل لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والثلاثين المقبلة والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩٨، فإننا ننتظر بتوقع بالغ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ ونعرب عن تمنياتنا المخلصة بنجاح العملية المفضية إلى عقد تلك الدورة الاستثنائية وبطبيعة الحال إلى التنفيذ الأكمل لنتائج مؤتمر القمة وإلى حالة اجتماعية أفضل كثيرا في جميع أنحاء العالم.

ومرفق تقرير الأمين العام الذي يتناول مبادرات الحكومات الوطنية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يمثل تجميعا مفيدا للمعلومات. ويوضح كيف استجابت الحكومات في مختلف مراحل ومستويات التنمية لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة، ويشير أيضا إلى حقيقة أن عددا كبيرا من الحكومات نظرت إلى نتائج القمة بجدية وأولت اهتمامها لضرورة تنفيذ هذه النتائج. وهذا أيضا يدعو إلى الأمل والتفاؤل.

وإذ انتقل من الكلام بشكل عام إلى الكلام بصورة محددة، اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز حالتنا الوطنية، وكما يرد في مرفق التقرير قيد النظر فإن حكومة إيران من بين الـ ١١٠ حكومة التي قدمت تقريرا عن الإجراءات الوطنية المتخذة في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومن بين الـ ٤٠ حكومة التي شرحت بالتفصيل إجراءاتها الوطنية. ويرد موجز لأنشطة إيران في الفقرة ٢٢ من مرفق التقرير.

وأود هنا أن أؤكد ببساطة أنه استجابة للنداء الذي وجهته تلك القمة، تم في عام ١٩٩٦ تعيين مركز تنسيق وطني من أجل القضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، وضعت الحكومة مشروع قانون يشرح بالتفصيل خطة شاملة للقضاء على الفقر، وقدمته إلى البرلمان لدراسته وإقراره.

ويمكن أن يتيح ملخص تقريرنا الوطني، على النحو المبين في المرفق الذي أشير إليه توا، لمحة سريعة عن النهج الذي تتبعه الحكومة الإيرانية في تناولها لقضية التنمية الاجتماعية. وتشهد بوضوح البيانات المتاحة حول مؤشرات التنمية الاجتماعية في شتى الميادين والمجالات، كما أوردتها وكالات الأمم المتحدة التي تضم في جملة أمور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على التزام حكومتنا بتحسين الحالة الاجتماعية بشكل عام وحالة الفقراء والمحرومين بشكل خاص. كما يوضح التحسن العام الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية في معظم المؤشرات الاجتماعية النجاح الشامل لجهود الحكومة في هذا الصدد. فنتيجة للانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخرا في إيران، نتوقع أن نشهد درجة أكبر من الاهتمام والتشديد على التنمية الاجتماعية ليس فقط من جانب الحكومة بل أيضا من خلال مشاركة شعبية أوضح من جانب المجتمع المدني.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر أن هذا الموضوع المطروح على الجمعية العامة بالغ الأهمية حقا وإنه متسع إلى درجة تجعل من الصعب معالجته بشكل مرض في فترة الدقائق القليلة المتاحة لي. فما زال هناك الكثير جدا مما يتعين قوله فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات سواء التي تتخذ على الصعيد الوطني أو التي تتخذ على الصعيدين الإقليمي والدولي.

**السيد مانغويلا** (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال المناقشة العامة، أتيحت لوزير خارجية بلدي الفرصة لكي يعرب عن تهانيه لكم على انتخابكم. واليوم، أقوم بذلك بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإذ أفعل ذلك، فإنني أتقدم إليكم بخالص تهاني هذه الجماعة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا بأن أتوجه بتهاني لسائر أعضاء المكتب. ونود أن نؤكد لكم كامل تعاون الدول الأعضاء في هذه الجماعة معكم في اضطلاعكم بالمسؤولية الجسيمة الموكلة إليكم. ونود أيضا أن نعرب عن خالص شكرنا للسفير غزالي إسماعيل ممثل ماليزيا على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال الدورة الحادية والخمسين. وتود الجماعة كذلك أن تشيد بالسيد كوفي عنان على انتخابه الجدير لمنصب الأمين العام للأمم

المتحدة وعلى الطريقة الماهرة التي يضطلع بها بمسؤولياته.

ويشرفني أن أخاطب هذه الجمعية العامة بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ألا وهي: أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وسيشيل، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وبلدي ليسوتو.

وتود بلدان هذه الجماعة في البداية أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي القاه ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

كما نرحب بتقرير الأمين العام بشأن "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" (A/52/305) وتقريره بشأن "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر" (A/52/315).

وإذ نقلب صفحة أخرى جديدة بعد الاعتماد التاريخي لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، ينبغي أن نسأل أنفسنا فيما إذا كان قد حدث أي تغيير في محنة الملايين من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع أو في إيجاد فرص عمالة جديدة، أو في إحداث أي تغيير مؤات في البيئة الاقتصادية الدولية.

ومع اقترابنا من استعراض الخمس سنوات ومن الألفية الجديدة، يؤسفنا أنه لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على حالة أفقر سكان العالم منذ مؤتمر كوبنهاغن. ومن المؤسف أن المبادرات الهامة التي طرحت قبل ذلك المؤتمر وبعده والتي كان من الممكن أن تعجل بتنفيذ القرارات التي اتخذت في المؤتمر، ظلت دون تنفيذ. ومن سوء الطالع أنه حدثت زيادة مطردة في عدد الذين يعيشون في أحوال يسودها الفقر بصورة تدعو إلى الأسى. ولا يمكن أبدا أن يكون العالم مكانا مسالما ما دام أكثر من نصف غالبية السكان يعيشون في فقر مدقع.

وتتزايد حدة الاستقطاب بين الموسرين والمعسرين مما يهدد المجتمعات والأمن العالمي. لذلك من الحتمي أن تصبح التنمية الاجتماعية أولوية عالمية. ففي أفريقيا مثلا لدينا الكثير من الصراعات داخل الدول، وهي صراعات تكمن أسبابها الجذرية في ندرة الموارد. لذلك ينبغي أن تكون القضايا الأساسية للقمة الاجتماعية - تخفيف حدة الفقر وتوليد فرص للعمالة والتكامل الاجتماعي - مجال التركيز الرئيسي للمجتمع الدولي بشكل مستمر.

ولا تزال منطقة الجنوب الأفريقي معرضة للجفاف. ومن الشواغل الكبرى لدول جماعتنا الاحتمال الكبير في حدوث الجفاف من جديد في فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨ نتيجة لعودة ظاهرة النينو إلى الظهور في المنطقة الاستوائية من المحيط الهادئ وما لها من آثار ضارة على إنتاج الأغذية. لهذا نناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستجيبا بسخاء لحالة الجفاف في الجنوب الأفريقي بغية تفادي المجاعة في المنطقة، لا سيما بدعم استراتيجيات التأهب للجفاف في المنطقة وإدارته، من خلال تعزيز القدرة على التصدي للحالة، ورصد الجفاف، والتأهب للإنذار المبكر. وينبغي أيضا تقديم مساعدة ملائمة إلى قطاع المياه وإلى الدول الأعضاء في الجماعة بغية تمكينها من إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ بروتوكول شبكات المجاري المائية المشتركة، والاستعداد لمؤتمر المائدة المستديرة المعني بقطاع المياه في دول الجماعة والمقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

وتتفاقم حدة الفقر بالنسبة للبلدان النامية، خاصة الأفريقية، نتيجة لعبء ديونها، وانتشار البطالة فيها، واستفحال الأزمة البيئية، وعدم كفاية المعونة الإنمائية، والعولمة بآثارها السلبية على تجارة البلدان النامية.

وهناك ضرورة ملحة لتخليص البلدان النامية من عبء ديونها، خصوصا البلدان الأفريقية الـ ٣٣ الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والتي صنفت من بين أقل البلدان نموا. وتحتاج هذه البلدان إلى إصلاح هياكلها الأساسية الاقتصادية وتمويل نفقاتها الاجتماعية. ومما يؤسف له أن مواردها الشحيحة تستخدم لسداد ديونها. إننا نؤكد من جديد على ضرورة قيام المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بمواصلة استكشاف السبل التي تؤدي إلى تنفيذ تدابير إضافية ومبتكرة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية، خصوصا البلدان ذات المديونية المرتفعة والدخل المنخفض.

إن العولمة وتحرير الاقتصاد من المبادئ الاقتصادية التي نتفق عليها جميعا؛ إلا أنهما ليسا غايتان في حد

ذاتهما. فمنافع العولمة وتحرير الاقتصاد تظل بعيدة المنال للشعوب في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وترى الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنه لكي تفيد العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي جميع البلدان ينبغي أن تتاح للبلدان النامية فرصة الوصول بحرية إلى الأسواق العالمية دون أية شروط.

إن تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية تكون كافية ويمكن التنبؤ بها أمر ضروري لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن، لا سيما ما يتعلق منها بالالتزام ٢ الخاص بالقضاء على الفقر. ومما يشجع الدول الأعضاء في جماعتنا الإنمائية في هذا الصدد استمرار الشراكة الدولية الآخذة في التطور في المنطقة. وتطالب جماعتنا الإنمائية بالوفاء العاجل بالهدفين اللذين سبق أن وافقت عليهما الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي في البلدان المتقدمة النمو لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية ونسبة ٠,١٥ في المائة منها لأقل البلدان نموا. وينبغي أيضا أن يسعى شركاؤنا المتقدمون نموا إلى القيام في أسرع وقت ممكن بزيادة نصيبهم في تمويل برامج التنمية الاجتماعية، بما يتناسب ونطاق وحجم الأنشطة المطلوبة لتحقيق أهداف وغايات إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

ونكرر التأكيد على التزامنا بمبادرة ٢٠/٢٠. وعلاوة على ذلك، نحن ندرك أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في أوسلو بشأن المبادرة ٢٠/٢٠ دعا إلى استعراضها في غضون عامين. وقد أبلغنا بأنه يجري إعداد الأعمال التحضيرية لاجتماع المتابعة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر من العام المقبل. وتنتظر بلدان جماعتنا الإنمائية بفارغ الصبر نتيجة هذا الاجتماع، الذي سيتيح لنا فرصة لكي نستعرض مدى التنفيذ الذي تحقق في هذه المبادرة ولكي نعيد تكريس التزامنا بها.

إننا نقر بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ نتائج كوبنهاغن تقع على عاتق الحكومات الوطنية. إلا أننا نعتبر أنه لتحقيق أهداف إعلان كوبنهاغن وبرنامج عملها، على الحكومات أن تبدأ جهودها بدعم من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

وإن مسؤولية الأمم المتحدة تتمثل في تيسير تنفيذ نتائج المؤتمر. وفي هذا الصدد، فإننا نثني على ما قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى الآن ولجنة التنمية الاجتماعية وغيرها من اللجان العاملة والأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ويلاحظ هنا المشروع المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بالإقصاء الاجتماعي. ونأمل أن تترسخ نتائج الدراسة في أعمال الصناديق والبرامج لكفالة أن تصبح استراتيجيات مكافحة الفقر أكثر فعالية. وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإننا نعرب عن أسفنا لعدم عقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا إقليميا على مستوى سياسي رفيع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، كما دعت لذلك الجمعية العامة في قراريها ١٦١/٥٠ و ٢٠٢/٥١.

وعلاوة على ذلك، يؤسفنا أنه على الرغم من إطلاق عدد من المبادرات الهامة، مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وبرنامج العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي نظم تحت رعاية الحكومة اليابانية، والذي كان من الممكن أن يعجل بتنفيذ القرارات المتخذة، فإن تنفيذ بعض هذه المبادرات يسير ببطء شديد.

ونعتقد أنه حتى يتسنى للبلدان النامية أن تحقق أي تقدم ذي مغزى ودائم ينبغي أن تكون الحالة الاقتصادية الدولية مواتية للتنمية. ومن الضروري تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي رأينا، لا يؤدي النمو الاقتصادي غير المنظم إلى تعزيز الانصاف أو العمالة أو الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ونحن قلقون من أن العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي قد تتسبب في تفاقم حالة البطالة ما لم تتخذ احتياطات. ونعتقد أن ثمة ضرورة بالتالي لإعادة توجيه النظام الاقتصادي العام لوضع التنمية البشرية المستدامة في مركز اهتمامه إذا أردنا تنفيذ الالتزام ٣ الذي صدر في مؤتمر القمة والذي يتعهد بتعزيز

> "هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياستنا الاقتصادية والاجتماعية". (إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، المرفق الأول)

وتشارك حكوماتنا الوطنية في أعمال المتابعة لمؤتمر القمة. وقامت بعض الحكومات في منطقتنا بصياغة سياسات وطنية معنية بالفقر، بينما عينت حكومات أخرى منسقين محليين.

وختاما، نود أن نتشاطر معكم معلومات عن بعض الأنشطة التي نفذتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحسين التنمية البشرية وتحقيق أهداف الناس في منطقتنا. وركزت تلك الجهود على تخفيف الفقر وتوسيع العمالة والدمج الاجتماعي. وعقدت الجماعة مؤتمرا في ويندهوك، بناميبيا، في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكان عنوان المؤتمر هو "مصلحة القطاع الخاص في تنمية الجنوب الأفريقي". وفي هذا الصدد، نود أن نشكر رعاة المؤتمر، الذين كان من بينهم حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتعتبر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي القطاع الخاص بمثابة محرك للنمو والتنمية. وفي رأينا، أن القطاع الخاص هو السبيل إلى إيجاد المزيد من فرص العمل وإدرار الدخل. وقد نظم المؤتمر بهدف تمكين قادة الأعمال التجارية في الجنوب الأفريقي من التفاعل بحرية أكثر وتبادل وجهات النظر والخبرات مع رصفائهم الأمريكيين واليابانيين.

وقد عقدت الجماعة مؤتمرا آخر في ويندهوك في الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وكان عنوان ذلك المؤتمر هو "الإنتاجية: مفتاح التنمية المستدامة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي". واستهدف المؤتمر إتاحة فرصة للحكومات والقطاع الخاص والحركة العمالية لتبادل وجهات النظر والتجارب العملية بغية تصميم خطة عمل مشتركة لتحسين الإنتاجية في منطقة الجماعة، وكل ذلك من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن.

**السيد ويبيسونو** (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني بشكر الأمين العام على تقريره الوافي (الوثيقة A/52/305) بشأن بند جدول الأعمال المعنون تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التقدير للسفير محمود جابر، ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي تكلم في وقت سابق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعن تأييد وفدي الكامل لذلك البيان.

قبل عامين، التزم المجتمع الدولي بمعالجة المشاكل الملحة للفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي. وتم الاتفاق على إطار عمل براغماتي وقابل للتنفيذ وكان في مقدور الدول الأعضاء تماما تنفيذه. وتظل إندونيسيا على التزامها التام بتنفيذ هذه الالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن وبتحقيق تخفيف الفقر بدرجة كبيرة وإمكانية القضاء عليه في المستقبل القريب.

ونقر بأنه أحرز تقدم في مجال التنمية الاجتماعية. وتحسنت الرعاية الصحية والتعليم وارتفعت مستويات المعيشة عموما بالنسبة للكثير من الناس في العقود الأخيرة. إلا أنه لم يحرز أي تقدم يذكر بالنسبة لما يربو على ربع سكان البلدان النامية الذين ما فتئوا يعيشون في حرمان وفقر وبؤس. وفي هذه اللحظة التي نتداول فيها الآن، يعيش ما يقدر بـ ١,٣ بليون شخص على ما يقل عن دولار واحد يوميا. بل إن كثيرا منهم لا يبقى على قيد الحياة. وفوائد العولمة والتطورات السريعة في العلم والتكنولوجيا التي حولت الاقتصاد الدولي تحولا مثيرا عجزت عن حل المشاكل الكامنة وراء الفقر، ودفعت في الواقع بكثير من البلدان النامية إلى أن تصبح مهمشة. فالفقراء يزدادون فقرا وتتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

ومع أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة هذه المشاكل تظل على الصعيد الوطني، وهي مسؤولية نتقبلها بصدر رحب في إندونيسيا، لا يعني ذلك انتفاء ضرورة تقديم المساعدة الدولية للبلدان النامية، أو ضرورة التعاون الدولي لكفالة اقتصاد عالمي مستقر ومنفتح ومتسع. وإن البلدان النامية في سعيها إلى تنفيذ سياستها للتنمية الاجتماعية لا ينبغي لها في الوقت نفسه أن تتعرض للإفقار بسبب نظام اقتصادي عالمي لا تملك فيه أمرا. وينبغي لنا أن نعمل، وينبغي أن نعمل في شراكة حقيقية ونحن ندرك أن النهوض بحالة الفقراء ليبلغوا التنمية المستدامة يفيد الاقتصاد العالمي عموما.

وإن كنا نريد الامتثال بجدية للالتزامات الصادرة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يتعين علي حينئذ أن أشدد على الحاجة الماسة لتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية تكون كافية وقابلة للتنبؤ بها. وعلينا أن نعيد الالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو الالتزام الذي تعتمد عليه غالبية البلدان النامية، ولكنه للأسف منخفض بشدة، حيث أنه وصل الآن إلى أدنى مستوى له منذ اعتماد الأهداف قبل ٢٥ عاما. وينبغي عكس هذا الاتجاه الهابط وعلينا أن نعمل على الوفاء بالهدف المتفق عليه المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي لمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت نفسه، تؤيد إندونيسيا عقد مؤتمر دولي معني بالتمويل من أجل التنمية، نرى أنه سيضيف التزاما إضافيا لهذه المسألة الهامة. وأود أن أضيف أنه قد سرتنا الملاحظات التي أبداها ممثل الاتحاد الأوروبي التي أدلى بها في وقت سابق اليوم ورحبنا بها، وانت تتعلق بتعبئة الموارد من أجل التنمية، خاصة بالنسبة لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وسنجني جميعا الفوائد عن طريق الشراكة والتعاون.

ولكن علي أن أقول إننا لن نحرز تقدما يذكر إذا كنا كلما خطونا خطوة إلى الأمام نخطو خطوتين إلى الوراء. ولذلك فلا بد من إيجاد "حل نهائي قاطع" لمسألة أعباء الديون التي تمنع الكثير من البلدان النامية من توجيه موارد كافية إلى التنمية الاجتماعية، ولا ينبغي تقييد الحل بأية شروط. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمساعدة البلدان الأشد فقرا على استئناف النمو الاقتصادي والتنمية.

ومما يبعث على الأمل أنه عقب مؤتمر القمة العالمي ارتفع مستوى اهتمام الجمهور والحكومات بحالة العمالة العالمية ارتفاعا كبيرا. وحيث يقدر بأن ثلث القوى العاملة العالمية تقريبا يعاني من البطالة، علينا أن نتجاوز مجرد الإعراب عن الاهتمام لنبدأ باتخاذ تدابير لتحقيق التقدم الحقيقي.

وفي نهاية المطاف لا يمكن التغلب على الفقر في غياب العمالة، ولا يمكن خلق العمالة بدون التوسع الاقتصادي، وهذا يتطلب بالنسبة للبلدان النامية في عالم اليوم تعاونا دوليا ودعما لأهدافها الإنمائية. وبالتالي، وإذ نتطلع إلى الأمين العام في إطار التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ليقوم بتوسيع وتعميق مناقشة السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، يجب علينا في نفس الوقت أن نمضي قدما في تنفيذ الاتفاقات التي أبرمناها في كوبنهاغن.

وأعتقد أنه كان من المناسب أن أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعاته في تموز/يوليه الماضي استعراضا لموضوع "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة". ويجدر بالذكر هنا أن الاستنتاجات المتفق عليها والمعتمدة من المجلس تشير إلى أن البيئة الدولية التمكينية تتطلب توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية. وتعتبر إندونيسيا أنه من الضروري للأمم المتحدة بوصفها منظمة متعددة الأطراف وعالمية وديمقراطية، ألا ترى دورها المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية يضمحل؛ ومن الضروري أيضا أن تضطلع بدور رائد في إدارة عملية العولمة.

ويجب علينا في إطار الأمم المتحدة أن نستمر في العمل لضمان التنسيق والانسجام الجيدين بين أنشطة متابعة مؤتمر القمة وجداول الأعمال التي وضعتها المؤتمرات الدولية الأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين على لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التنسيق الإدارية ضمان تكامل هذه الأنشطة بالشكل المناسب. وفي هذا الصدد أرحب بالهيكل الجديد لجدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية وبرنامج عملها للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠، وموضوعه الأساسي متابعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

وفي الختام اسمحوا لي بأن أقول إن إندونيسيا إذ ستستمر في بذل الجهود الشاملة على الصعيد الوطني لترجمة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الى تقدم اجتماعي حقيقي، ستستمر أيضا في المطالبة بشدة بوضع عادل ومنصف للبلدان النامية في المجتمع الدولي. وسنظل نسعى إلى توافق في الآراء من أجل التنمية للجميع. وحوار من أجل شراكة توزع على نحو منصف ثمار التنمية. ويحدونا الأمل الخالص في أن يكون العديد من هذه الأهداف، وبخاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر قد تحقق عندما تقوم الأمم المتحدة بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

**السيدة رومولس** (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أؤكد أن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإن رؤساء الدول والحكومات، إدراكا منهم لاتساع نطاق المشاكل الاجتماعية التي تواجه الجنس البشري ودرجة تعقيدها، وخاصة الفقر والبطالة وعدم المساواة الاجتماعية وانعدام الأمن الاجتماعي، التزموا في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ باعتماد سياسات وطنية في إطار أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وقد غامرنا بالأمل في أن تفضي تلك الإرادة التي أظهرها المجتمع الدولي إلى حقبة جديدة من الرفاهية للشعوب.

وقريبا من وطني، كان المؤتمر الإقليمي الأول المنعقد في ساو باولو بالبرازيل لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، شاهدا على تصميم قادة المنطقة على اتخاذ التدابير المطلوبة لتحقيق الأهداف المتفق عليها في كوبنهاغن بروح من التضامن.

ويود وفدي أن يعرب عن قلقه إزاء تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن، وتحديدا فيما يتعلق بتحسين

مستويات المعيشة لشعوبنا. وفي نفس الوقت سأغتنم هذه الفرصة لتوضيح التدابير التي اتخذتها حكومتي في هذه الناحية.

يعلم الجميع كيف كان شعب هايتي منزعجا للسرعة التي كانت تنهار بها الهياكل الاجتماعية، إذا ما أخذنا في الاعتبار فترة الأزمة التي مر بها بلدي لتوه - والتي كانت فترة من فقدان اليقين تسببت في سلسلة من المشاكل لاقتصاد هايتي وسمعتها. وعلينا أن نتذكر أيضا أن البطالة ظلت في حالة ارتفاع بسبب المشاكل الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي زاد من صعوبة الحالة الاقتصادية للفئات الضعيفة في بلد كان يعاني بالفعل من مستوى مقلق جدا من البطالة.

ولوضع نهاية لهذه الحلقة المفرغة، وبالرغم من كل صنوف المحن والاضطرابات، تعهدت حكومة هايتي بقيادة الأمة على الطريق المفضي إلى تحسين مستواها المعيشي الذي ظلت تنتظره أطول مما يجب. وتظهر النتائج في سياسة مكافحة الفقر، وإرساء أسس دائمة لحكم القانون والحرية ومعالجة الأسباب الهيكلية للفقر المدقع الذي يمثل الحقيقة القاسية في الحياة اليومية لثلاثة أرباع سكان هايتي.

وسيتم دعم برنامج القضاء على الفقر ببرنامج اقتصادي لفترة ثلاث سنوات يهدف إلى تشجيع تجديد النشاط الاقتصادي لتوفير فرص العمالة، وخاصة لأضعف القطاعات السكانية. وتشمل عملية إعادة البناء هذه، التي تحظى بدعم دولي، تهيئة بيئة سياسية واقتصادية مستقرة مواتية للنمو المتجدد وترميم القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبيئة. ويقوم الإطار الذي تُرسم فيه سياسة الاقتصاد الكلي للنمو والتنمية البشرية على أساس الاحتياجات الواضحة لشعب هايتي وقرارات الأمم المتحدة في هذا المجال.

وتركز حكومة هايتي بوجه خاص على تنمية الانتاج الوطني، على أساس تصور قدمه رئيس الدولة السيد رينيه بريفال، وهو المبدأ التوجيهي لعمل الحكومة. وقد آتت المرحلة الأولى للإصلاح الزراعي، التي أطلقتها الحكومة في ١ أيار/مايو، بالفعل ثمارها. فإنتاج الأرض التي وزعت كان ممتازا، وتجاوز بكثير متوسط الانتاج التقليدي المتمثل في ٢,٨ طن مترى للهكتار. ومن الواضح أن هذه التجربة الجديدة سيكون لها أثر اقتصادي واجتماعي وسياسي كبير في المدى القصير والمتوسط والطويل.

وعلى الصعيد الاقتصادي يمكننا أن نتوقع ارتفاعا كبيرا في الانتاج الوطني، الذي وضعته الحكومة بالفعل على رأس قائمة أولوياتنا. والجماعات المستفيدة من هذا ستكون مزودة بما تحتاج إليه للصمود أمام تحديات السوق والتحديات الهائلة لإعادة الهيكلة.

وعلى الصعيد الاجتماعي يتوقع الخبراء ظهور فئة جديدة من الناس الذين تمكنهم قوتهم الشرائية من الاندماج الكامل في الحياة الاقتصادية الوطنية والدولية.

وفيما يتعلق بمسألة الصحة، تعهدت الحكومة بترشيد البرامج الحالية التي يجري تنفيذها تحت إشراف وزارة الصحة العامة والسكان، واستبدال النهج الرأسي التقليدي باستراتيجية أكثر فعالية ومتكاملة إقليميا تقوم على أساس توفير حد أدنى من الخدمة تقدر تكلفتها بنسبة ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في السنة. وتجرى إصلاحات مؤسسية لتعزيز قدرة وزارة الصحة العامة والسكان.

وفي هذه العملية المعقدة للتحول العميق للمجتمع الهايتي، يؤدي التعليم دورا نشطا من خلال نشر المعرفة العلمية والتقنية وزيادة مستوى وعي السكان. وللجميع الحق في التعليم.

وفي مجتمع يجهد من أجل تحقيق التنمية، تشكل الأمية عائقا ينبغي التغلب عليه بأي ثمن؛ فذلك شرط مسبق لا بد منه لتحقيق تقدم اجتماعي حقيقي. ولذا فإن التعليم يقع في صلب شواغل قادة هايتي، بوصفه الطريق الضروري للتغيير والتقدم الاجتماعي. وإن التعليم، كما قال لنا الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الأمية،

> "جسر للعبور من البؤس الى الأمل، وهو أداة للحياة اليومية في المجتمع الحديث. وهو حصن ضد الفقر ولبنة من لبنات التنمية، ومكمل أساسي للاستثمار في الطرق والسدود والعيادات والمصانع".

وأمانة الدولة في هايتي التي تتولى المسؤولية عن التعليم، والتي أنشئت قبل عدة سنوات وبإدارة تربويين محترفين، تضطلع بعمل بارز في مناطق البلاد النائية جدا. وما من شك في أننا يجب أن نتحلى برؤية أكثر إنسانية وأن نبدأ التفكير بمن جرى إهمالهم، بغية تطوير مواهبهم وقدراتهم على الإبداع من خلال التعليم.

ولا يسمح لي الوقت بسرد كل جوانب برنامج حكومتنا الطموح باعتراف الجميع، والذي يتضمن توطيد دعائم السلام والديمقراطية، وصون البيئة المعرضة للخطر، ومكافحة المخدرات، وتعزيز حقوق الإنسان، وقبل أي شيء آخر، خروج الشعب الهايتي من الفقر المدقع إلى حياة إنسانية أكثر كرامة.

وإن القضاء على الفقر وتوليد عمالة منتجة وتحقيق تكامل اجتماعي كلها مهام جسيمة يتسع نطاقها كل يوم. ومن يُمن الطالع، تمكنا أثناء المناقشة العامة في الدورة الثانية والخمسين، من رؤية نهج جديد يتسم باحترام أكبر لما هو إنساني، وسياسة تأييد للديمقراطية، ورغبة في إعطاء الإمكانية البشرية حق قدرها، وهي عامل مساعد على التنمية. وهذا مصدر تشجيع وسبب يبعث على الأمل.

وإن هايتي، إذ تتلمس الطريق الصحيح في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تؤكد مجددا تضامنها مع مختلف مبادرات الأمم المتحدة لتشجيع جميع قادة العالم على التخفيف من المشاكل التي تواجه جميع سكان العالم.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كامبل (أيرلندا).**

**السيدة أريستانبيكوفا** (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية معلما في تاريخ المجتمع الدولي، واعترف به عالميا كمحفل أسهم اسهاما رئيسيا في التصدي للمشكلات الاجتماعية الحادة التي تواجه الجنس البشري.

وفي الوقت نفسه، فإن الحلول المقترحة تحتاج إلى مزيد من التنفيذ، بل في الواقع، الى التكيف مع وقائع الحالة الاقتصادية. ونرى أن من الأهمية بمكان تحسين تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومات، وتحريك التعاون الدولي النشط وتبادل الخبرات الإيجابية، من أجل ضمان التنفيذ الكامل. ومن الأهمية بمكان على حد سواء مسألة تعبئة الموارد المالية بغية تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الذي تم توفيره لنا في إطار بند جدول الأعمال لهذا اليوم "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" (A/52/305). والمعلومات والتوصيات الواردة في التقرير ذات أهمية وفائدة في مساعدتنا على اختيار أفضل الطرق الممكنة لمعالجة مشكلات العمالة المنتجة وموارد رزقنا المستدامة، التي تشكل أولوياتنا لهذا العام.

ولقد علمنا باهتمام بالتدابير التي يصفها التقرير والتي طبقتها مؤخرا الدول الأعضاء، ولجنة التنمية الاجتماعية والأمانة العامة للأمم المتحدة، كجزء من أنشطة المتابعة, مما لا ريب فيه أنها تسهم اسهاما فعليا في تنفيذ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة في كوبنهاغن. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تأييد كازاخستان للجهود الهادفة إلى إيلاء مزيد من الدراسة للمشاكل وحسمها على جميع الأصعدة.

وحكومة كازاخستان، من جانبها، تقوم بخطوات ثابتة نحو تنفيذ الالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن، وبخاصة في مجالات العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة.

وكازاخستان ملتزمة بهدف التجديد وتجري تغييرات اقتصادية جذرية تهدف في المقام الأول إلى تعزيز مستوى معيشة شعبها. وإن إيجاد حل للمشاكل التي تواجهنا اليوم سيساعد إلى حد كبير في تحديد الطريقة التي تمكننا من تنفيذ هذه التدابير في المستقبل بفعالية وثبات.

وتقوم حكومة كازاخستان باتخاذ إجراءات لإصلاح وتحسين الأعمال التجارية الحرة بصورة جذرية، وتطبيق الخصخصة وتعزيز القطاعات الخاصة والمالية. إن هذه التدابير، بالإضافة إلى أثرها على اقتصاد البلد، أدت لسوء الحظ إلى خفض مستويات العمالة، الأمر الذي يزال يشكل عنصرا اليوم. وفي هذا الصدد، فإن حكومة كازاخستان تضطلع باتخاذ تدابير شاملة لتحسين تنظيم الأعمال التجارية الحرة على المستوى الفردي وعلى مستوى الأسرة وعلى المستوى الجزئي ومستوى المشروعات التجارية الصغيرة. ونعمل أيضا على تنظيم الأعمال الاجتماعية، وفي صدارتها الإسكان وإنشاء الطرق. وإدراكا من حكومتنا لدور المشروعات التجارية الصغيرة في تثبيت الاستقرار في مجال حل مشاكل العمالة المنتجة، فإنها تضاعف من جهودها في العمل دعما للأعمال التجارية الحرة الصغيرة على مستوى الدولة، استنادا الى مراسيم يصدرها الرئيس بغية تطوير برنامج شامل في هذا المجال.

ونحاول أيضا معالجة مشكلة الدعم المالي للمشروعات التجارية الصغيرة ونعمل على إنشاء صندوق للتنمية. وكذلك نعمل على إنشاء نظام منافع للأعمال التجارية الحرة الصغيرة. ومن أجل وضع أساس قانوني مناسب، اعتمدت جمهورية كازاخستان قانونا بشأن دعم الدولة للمشروعات التجارية الصغيرة والأعمال التجارية

الحرة الفردية. ومسألة تقديم ائتمانات حكومية للأعمال التجارية الحرة الصغيرة تؤخذ في الاعتبار لدى إبرام اتفاقات الائتمان بين بنك الجمهورية الوطني والمنظمات المالية الدولية، وكازاخستان عضو فيها. وكذلك تعتمد حكومة كازاخستان تدابير لدعم المشروعات التجارية الصغيرة من خلال تحفيز نموها، ونتيجة لذلك، ارتفع عدد هذه المشروعات التجارية إلى ٠٠٠ ١٥٠ مشروع وسجلت زيادة كبيرة في السلع والخدمات التي تنتجها.

وثمة عامل آخر في العمالة المنتجة لشعبنا يتمثل في الإسكان الذي يعد أساسيا.

إن جمهورية كازاخستان لديها استراتيجية إنمائية تمتد حتى العام ٢٠٣٠. ومؤخرا أدلى الرئيس ببيان أمام شعبنا بهذا الشأن، حيث حدد أولوياتنا واتجاهاتنا الأساسية للتنمية على الأجلين القصير والطويل. ومن بين أهم الأولويات مكافحة الفقر والبطالة. وتركز الجهود الأساسية للحكومة على الإقراض الجزئي وتطوير مشروعات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم: وعلى إيلاء أولوية عليا لتنمية قطاعات اقتصادنا التي تعتمد على اليد العاملة بصورة كثيفة؛ واجتذاب الاستثمار الأجنبي ورأس المال المحلي بصورة نشطة؛ وتعزيز قطاع الخدمات.

وفي هذا الصدد، تزمع حكومتنا توفير الائتمانات الصغيرة ابتداء من عام ١٩٩٨، وفي المقام الأول لمن هم في أشد الحاجة إليها من المواطنين، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللمزارعين، وللقطاعات الأخرى التي يمكن توليد وظائف أكثر فيها. ونعتقد أن هذه التدابير تتفق والتوصيات الواردة في قراري الجمعية العامة ١٦١/٥٠ و ٢٠٢/٥١ اللذين يؤكدان أهمية تشجيع المبادرات الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية، بما فيها الائتمانات والائتمانات الصغيرة.

وأثناء تحول جمهوريتنا إلى الاقتصاد السوقي، رأينا الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في سياساتنا السابقة التي تستهدف توفير الحماية الاجتماعية لسكاننا، وتحديد أولويات الفترة الانتقالية، والتوصل إلى نهج مفاهيمي للمستقبل. ونهتم حاليا بتدابير الحماية الاجتماعية التي تركز على الاحتياجات، وتساعد غير القادرين على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم لأسباب تفوق قدراتهم. ولكي تقوم حكومة كازاخستان بذلك، فقد اعتمدت عددا من القوانين واللوائح الأخرى التي تنص على تدابير وآليات معينة لحسم أكثر المشاكل الاجتماعية إلحاحا لدى السكان.

وفي الوقت نفسه، فإن المشكلة الجذرية في إصلاح النظام الاجتماعي الذي يدعم شعبنا تتضمن التمويل، وفي ظل القدر المحدود من الموارد المتاحة، فإن الجمهورية تواجه مهمة استحداث برامج اجتماعية استجابة للتغييرات في مجتمعنا سعيا منها إلى الحفاظ على النظم الاجتماعية القوية التي تدعم شعبنا. وهنا، نواجه مشكلة اجتماعية خطيرة تتعلق بالكوارث الأيكولوجية الواسعة النطاق في منطقة بحر آرال وحول الموقع السابق للتجارب النووية في سيميبالاتينسك.

ولا يزال تعاون كازاخستان مع المنظمات المالية الدولية ومع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها يتيح لنا المساعدة في تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن. ونقدر دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار التقرير الوطني للجمهورية في فهرس التنمية البشرية. ونشعر بالامتنان أيضا للمساعدة في برامج المرأة ولأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التمويل الصغير للأفراد أو للمستخدمين ذاتيا أو للتكامل الاجتماعي للمجموعات التي لا تغطيها أية نظم أخرى. وعلى سبيل المثال، فإنه بفضل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدينا برنامج يتيح الائتمان الصغير للمرأة في إحدى مقاطعاتنا.

ويؤيد وفد كازاخستان نتائج لجنة التنمية الاجتماعية كما وردت في قرارها ٢/٣٤، الذي يتضمن مجموعة من النتائج المتفق عليها بشأن العمالة المنتجة ومورد الرزق المستدام. وهي جزء من متابعة مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية. وكازاخستان تؤيد تأييدا كاملا أهداف ومبادئ إعلان التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ونظرا لاهتمامنا برفاه سكاننا ومستوى حياتهم، فهذه هي المجالات التي تحظى بالأولوية والتي نعمل فيها في كازاخستان وننفذ الإصلاحات الأساسية، في نفس الوقت الذي نعالج فيه المشاكل الناتجة عن فترة الانتقال. ومن غير الواقعي بالنسبة لنا أن نتوقع تحقيق أهدافنا بسرعة، ولكننا نعتقد، في ضوء هذه الخلفية، أن المساعدة الفعالة المقدمة من برامج الأمم المتحدة وصناديقها ومن المؤسسات المالية الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بحالة انتقال ستعيننا للغاية على حسم المشاكل وعلى تحقيق الأهداف في هذا المجال، بما فيها تلك الأهداف التي نصبناها لأنفسنا في كازاخستان.

**السيدة أبونتي دي ساكلين** (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بينما يؤيد وفد فنزويلا تماما البيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة ريو، يود أن يثير بعض النقاط التي تهمه من وجهة نظر وطنية.

منذ وقت انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن إلى الآن، استمر المجتمع الدولي في إجراء حوار متواصل للنهوض بالتنمية الاجتماعية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، توحد بيننا تحديات تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في كوبنهاغن داخل الإطار العام للمبادئ والقيم الأخلاقية التي لا خلاف عليها والتي يرتكز عليها إعلان التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل الصادران عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

إن النهج الثلاثي المعتمد في مؤتمر القمة - القضاء على الفقر في العالم، وتعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية، وتحقيق التكامل الاجتماعي - يكمن في صميم جداول أعمال الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لم تنجح بعد في تحويل الحالة الاجتماعية القائمة في عالم اليوم، والتي تتسم بالفروق الضخمة في الدخول، والفرق المدقع الذي يؤثر على حياة البلايين من بني البشر.

ونحن نعي أن مسألة التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تنفصل عن التحولات الرئيسية التي تحدث اليوم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، ولذلك فإن أية إجابات يجب أن ترتكز على نظرة واقعية للحالة الاجتماعية والظروف الاقتصادية للتنمية.

وفي هذا الصدد، إذا كان لنا أن نتغلب على التفاوتات والإجحافات المعروفة في توزيع منافع الاتجاهات الاقتصادية، والتحرر على الصعيد الوطني، والعولمة على الصعيد الدولي، لا محالة لنا من التوصل إلى تفهم أفضل لهذه الاتجاهات ونستحضر الإرادة السياسية اللازمة للحيلولة دون هذه التفاوتات والتهميش المحتمل لبعض البلدان في السوق العالمية.

وبلدنا يؤيد بشدة كل الأنشطة التي تشارك فيها الأمم المتحدة للنهوض بالتنمية، وبخاصة اعتماد الجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لخطة التنمية التي، كما أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، لا تقتصر على تناول المسائل الإنمائية التقليدية، ولكنها "تشدد أيضا على علاقات الدعم المتبادلة، وإن كانت معقدة، بين التنمية والسلام والديمقراطية وسلامة الحكم وحقوق الإنسان". (A/52/1، الفقرة ٤٤)

ونعتبر أنه مما يشكل مصلحة خاصة للبلدان النامية الاستراتيجيات التي نوقشت في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المالية لتعزيز الجهود الوطنية التي تستهدف معالجة الفقر.

وفي الأعوام القليلة الماضية اتخذت فنزويلا مجموعة من الخطوات التي تستهدف النهوض بقدراتها على إدارة السياسات الاجتماعية، مما يعزز إجراء إصلاح شامل على نطاق الدولة يشمل عناصر تحديث القطاع العام ونزع طابع المركزية عن السلطة وتحويلها إلى الحكومات الإقليمية والمحلية.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦ أعلن السيد رافائيل كالديرا، رئيس الجمهورية، مجموعة من التدابير التي شعر بأنها ضرورية لكفالة استقرار البلد أثناء الانتعاش الاقتصادي. وبالتالي، قدم "خطة فنزويلا"، التي ضمت مجموعة شاملة ومتماسكة من السياسات التي تشمل برامج إضفاء الاستقرار على الاقتصادات الكلية، والإصلاحات المؤسسية، والمنافع الاجتماعية، وإعادة الهيكلة المثمرة.

تعكس المنافع الاجتماعية الإرادة السياسية للحكومة الوطنية لتوزيع العبء الاجتماعي لبرنامج التكيف بين جميع السكان وتعويض المجموعات التي قد تكون الأكثر معاناة من هذا النوع من التدابير. وهذا أيضا جزء من الجهود التي يبذلها المسؤولون التنفيذيون لمتابعة الالتزامات التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وللمنافع عنصران رئيسيان. البرامج التي ستعزز والتي يرجح أن تساعد المجموعات الأكثر عوزا والتي نفذت بالفعل، لتجنب صرف وقت طويل على تخطيط ووضع هذه البرامج. والبرامج الموجودة التي ستستخدم، وهي البرامج التي ثبتت فعاليتها في توجيه الموارد إلى أكثر المجموعات احتياجا.

يشتمل جدول أعمال فنزويلا على مجموعة مكونة من ١٤ برنامجا اجتماعيا تشمل المساعدة الغذائية المباشرة والمساعدة المالية، وكذلك تدريب الناس وإعادة دمجهم في قوة العمل، وبرامج إيجاد الوظائف، والإعانات على

الأغذية، والمساعدة الطبية وغيرها. وفي حين أنه ينبغي لسياسة اجتماعية من هذا النوع أن تحل أخطر المشاكل ذات الأولوية، ينبغي لها أيضا أن تساعد التنمية الاجتماعية ككل وأن تـُعلم ذلك النوع من السلوك الذي يؤدي إلى حياة أكثر كرامة ويتمشى مع احتياجات عصرنا.

وأهم جانب من جوانب جدول أعمال فنرويلا هو الطريقة التي يعالج فيها الأثر الاجتماعي للتدابير الاقتصادية. وكما قال رئيسنا مؤخرا:

"إن حكومتنا واعية اجتماعيا وتسلم بمطالبات العمال بمرتبات أعلى لمعادلة ارتفاع تكاليف الحياة".

في الختام، أود أن أقول إن فنزويلا تدرك أن التغيير هام جدا لحاضر ومستقبل بلدنا. ولذلك، فإننا نحاول من خلال هذه العمليات تعزيز المفاهيم الأساسية التي تؤدي إلى تحديث فنزويلا سياسيا واجتماعيا ومؤسسيا.

**السيد جاياناما** (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الوفد التايلندي، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الوارد في الوثيقة A/52/305. والتقرير سرد مشجع للتقدم الهام الذي أنجز في تنفيذ الالتزامات التي قطعها في مؤتمر قمة كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ جميع المشاركين، بما فيهم الحكومات الوطنية والأمانة العامة نفسها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، وكذلك المجتمع المدني. وفي حين أن تايلند تعتقد أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية الاجتماعية وتنفيذ التزامات كوبنهاغن، نسلم بأن التعاون والمساعدة الدوليين ضروريان لتنفيذهما بالكامل.

ويعتقد وفد بلدي أن للجان الإقليمية على وجه الخصوص دورا هاما وحفازا في استعراض التقدم الوطني المحرز والإجراءات الإقليمية التي اتخذت لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر قمة كوبنهاغن. لذلك، ترحب تايلند بالمؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية الاجتماعية، الذي ستعقده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مانيلا في الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في تبادل الخبرات في التقدم الوطني والإقليمي الذي أحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن وفي دراسة الوسائل الكفيلة بالإسراع في تنفيذ جدول الأعمال الإقليمي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

في العام الماضي تكلمت تايلند في هذه الجمعية عن التقدم الذي حققته في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن، وهي متضمنة في التقرير الحالي للأمين العام. وهذا العام، نود اغتنام هذه الفرصة لتقديم مزيد من التفاصيل عن هذه الجهود.

لم يكن النمو الاقتصادي المعجل الذي تمتعت به تايلند في العقد الماضي بدون تكلفة. ولم يعنِ النمو الاقتصادي والتقدم المادي أن الشعب التايلندي جميعه يتمتع بالتساوي بقدر أكبر من الثروة والتحسن الكبير في نوعية حياته. فللنمو الاقتصادي السريع بعض الآثار السلبية أيضا على أساليب الحياة والقيم الاجتماعية التايلندية التقليدية. ولذلك، يعتقد مكتب المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أنه ينبغي لاستراتيجية التنمية أن تأخذ في الحسبان ما يرتبه ذلك من آثار عامة على البشر.

لذلك، تقر تايلند بأهمية اتباع نهج في التنمية يركز على الإنسان، وهو نهج وضعه مؤتمر قمة كوبنهاغن، الذي شدد على أن التنمية لا يمكن تحملها على المدى الطويل إذا استندت فقط إلى النمو الاقتصادي المادي، دون إيلاء الاهتمام اللازم للإنسان والأبعاد الاجتماعية والبيئية الأخرى. وتمشيا مع هذا التفكير، أدمجت تايلند أهداف مؤتمر القمة في خطتها الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧-٢٠٠١)، معدلة مفهوم التنمية من توجه نحو النمو الاقتصادي المحض إلى تنمية تركز على الإنسان. وكانت الخطة نتيجة جهود تعاونية باسم شعب تايلند بأسره لتلائم هذا النهج الذي يركز على الإنسان. وقد شارك في إعداد هذه الخطة منذ البداية الناس من جميع مشارب الحياة ومن شتى مناطق البلاد.

أما الخطة الثامنة فهي استجابة لرؤية وطنية للمجتمع التايلندي، رؤية تجمع جميع جوانب التجربة البشرية لتوفير صورة شاملة للتنمية كما ينبغي أن تكون. وفي هذه الرؤية، سيطور الناس أنفسهم وبيئتهم الطبيعية واقتصادهم، ويحسِّنون سلامة الحكم أيضا لتوفير أعلى مستوى مستدام ممكن لرفاه الجميع.

وتايلند ملتزمة بتحقيق هذه الرؤية بحيث تتوفر لكل شخص في تايلند فرص أكبر لتطوير كامل إمكانياته المادية والروحية والفكرية، وبحيث يتاح لكل طفل تايلندي الوصول الكفء للرعاية الصحية الجيدة مع ضمان التغذية الجيدة منذ الولادة، والحصول على التعليم الأساسي حتى سن الثانية عشرة على الأقل. وينبغي أن

تتاح للشباب، من سن ١٨ حتى ٢٤ فرص المشاركة في التعليم العالي. وينبغي أن يتاح لجميع المحرومين الوصول إلى التعليم والعمالة. ويتعين أن تتاح لجميع المواطنين التايلنديين فرصة تلقي الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة. وينبغي أن يكون التايلنديون مُعدين على نحو أفضل للتكيف مع التغيرات الناتجة عن التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا، ليواجهوا المنافسة الدولية بفعالية أكبر. وبالإضافة إلى تحقيق نمو واستقرار يمكن تحملهما دون إضعاف الجوانب البيئية والاجتماعية، سيوفر الاقتصاد التايلندي الفرص الوظيفية وتوزيعا أكثر إنصافا للدخل بين جميع مجموعات الشعب في جميع مناطق البلاد. ولا ينبغي لنوعية الحياة في المقاطعات والمناطق الريفية أن تكون أقل مستوى مما هي عليه في العاصمة. وستدار الموارد الطبيعية إدارة سليمة على أساس مستدام لمنفعة الأجيال التايلندية المقبلة.

قبل أيام قليلة، اعتُمد دستور تايلندي جديد بأغلبية ساحقة في البرلمان، ودخل حيز النفاذ. وكانت مشاركة التايلنديين في صياغة هذا الدستور أكثر من مشاركتهم في وضع خطة التنمية الثامنة، حيث صاغه مباشرة ممثلون منتخبون يمثلون المجتمع التايلندي تمثيلا متوازنا.

وينبغي بالتالي أن يعزز ويدعم خطط الحكومة التايلندية للنهوض بالتنمية الاجتماعية. فهو، مثلا، يُركز وبقوة على حقوق الإنسان، ويتضمن أحكاما ضد التمييز الجنسي والاجتماعي والعنصري. ولأول مرة في تاريخ تايلند يكون لدينا دستور به باب مستقل لحقوق الشعب، يقوم على المبدأ العام المتعلق بصون وتعزيز حقوق الفرد وكرامته. وهذا يوفر أساسا متينا للوفاء بالتزامنا بتعزيز التقدم الاجتماعي والعدالة، وبتحسين ظروف البشر.

وكما دعا مؤتمر قمة كوبنهاغن، نوافق على أن القضاء على الفقر يمثل الشغل الشاغل لجميع البلدان. ولكن بالنسبة لتايلند، لا تزال هناك حاجة إلى توزيع فوائد التنمية الاقتصادية بالتساوي على جميع قطاعات مجتمعنا. وصحيح أنه بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٦ تناقص عدد الفقراء في تايلند بنسبة ١٢ في المائة. إلا أن أولئك الذين ما زالوا يرزحون تحت وطأة الفقر يمكن أن يشكلوا مصدرا لقلاقل اجتماعية واقتصادية في مجتمعنا.

وقد تعلمنا من تجارب الماضي أن تخفيف حدة الفقر يتطلب تعاونا وثيقا بين جميع العناصر الفاعلة في المجتمع، من خلال نهج كلي مركزه البشر. وهكذا اشتركت الحكومة التايلندية مع المجتمع المدني التايلندي وأسرة الأمم المتحدة في تايلند - بما فيها البنك الدولي - في وضع خطة العمل التعاوني بين تايلند والأمم المتحدة، والتي تُعد في المقام الأول إطارا يستهدف دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية اللامركزية المركزة على الشعب، والواردة في الخطة الثامنة التي تُشدد التأكيد على مسألة تخفيف حدة الفقر. وفي هذا الصدد، تلتزم تايلند ببلوغ هدف تخفيض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في تايلند إلى أقل من ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي إطار هذه المبادرة المشتركة، دعت حكومة تايلند الملكية منظومة الأمم المتحدة في تايلند، بما في ذلك البنك الدولي، إلى التعاون معها في وضع استراتيجية عمل لتخفيف حدة الفقر. واستراتيجية خطة العمل التعاوني لتايلند والأمم المتحدة، تسعى إلى التركيز على طائفة من الفرص الأساسية المتاحة للحكومة لمعالجة مشكلة الفقر وتحديد حلول عملية. وتقترح الاستراتيجية أيضا وضع بضعة برامج منتقاة رائدة يمكن الاضطلاع بها من خلال شراكة خطة العمل التعاوني، التي تعمل فيها الحكومة جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال الخاص والدوائر الأكاديمية.

وتبدأ استراتيجية العمل بتدابير تمثل مجموعة من التدخلات المبكرة الممكنة ذات الأولوية، بما في ذلك إصلاح ملكية الأراضي؛ ومبادرة جديدة للتنمية الزراعية ومناطق اقتصادية زراعية خاصة؛ وتعزيز استثمارات التصنيع الجديدة من خلال نقل الصناعات الكثيفة العمالة لإنشاء ملكيات صناعية في المنطقة؛ وإدخال التكنولوجيات الحديثة والملائمة؛ ونظم التسويق؛ وتطوير الموارد البشرية بما في ذلك تحسين المهارات.

وعلى أساس تحليل لحالة الفقر في تايلند، مع مراعاة عدد من القضايا الحيوية التي تُعد السبب الجذري للفقر، بما في ذلك مجالات مثل انعدام الأمن في ملكية الأراضي، والوصول المحدود للغاية إلى الموارد والمدخلات الأساسية، وقلة الفرص لإقامة مشاريع غير زراعية، ونقص التعليم الأساسي والمهارات والتكنولوجيات، تقترح استراتيجية العمل التركيز على مجالات الفرص الأساسية العشرة التالية للتصدي للفقر في تايلند: بناء قدرات السكان في المجتمعات المحلية لإدارة برامج تخفيف الفقر؛ ووضع نهج تشاركي يشمل جميع فئات المجتمع ويتضمن المشاركة النشطة للسكان المحليين في كل مرحلة؛ إزالة ما تبقى من عقبات أمام التحول الهيكلي للاقتصاد؛ وتكنولوجيات زراعية جديدة، ومتنزهات زراعية، وبنية أساسية ريفية كثيفة العمالة؛ ودعم تطوير الشركات الصغيرة وتوليد الدخل لفقراء الحضر والأسر المعيشية التي تريد الخروج من مجال الزراعة؛ والاستثمار في التصنيع الكثيف العمالة

في المناطق الريفية أو بالقرب منها؛ وتحسين التعليم الرسمي؛ والتدريب على تنمية المهارات؛ والمياه الصالحة للشرب؛ ومعالجة قضايا الاتجار بالمخدرات والبشر؛ والنهوض بكفاءة وفعالية برامج المساعدة العامة؛ ورفع مستوى الإنفاق العام على تخفيف الفقر.

ونعتقد أن خطة تايلند والأمم المتحدة للعمل التعاوني تمثل شراكة متميزة للتنمية التي تـُركز على البشر. وتود تايلند أن تـُعرب عن امتنانها وتقديرها لكل المشاركين في هذه الخطة، وخاصة منظومة الأمم المتحدة في تايلند - بما فيها البنك الدولي. كما نود أن نحث البلدان النامية الأخرى على التفكير في مثل هذا الإطار الفريد الذي نعتقد أنه يمثل نموذجا هاما للتعاون الإنمائي في العقد المقبل.

ولقد كانت التنمية التي مركزها البشر والقضاء على الفقر عنصرين حيويين في نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن. وقد دعانا جميعا ذلك المؤتمر إلى تحديد مقاصد وأهداف ذات أطر زمنية لتخفيض الفقر بصفة عامة والقضاء التام على الفقر المطلق. وتايلند تؤيد تماما هذا الهدف النبيل لمؤتمر القمة، وهي تحاول جهدها أن تستجيب استجابة بنـّاة وفعالة لهذا النداء.

**السيد ويلموت** (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عـُقد في كوبنهاغن في آب/أغسطس ١٩٩٥، سلط ضوءا شديدا على طبيعة التخلف العميقة في العالم، وولد إحساسا بالاستعجال لحشد الطاقات والموارد على المستويين الوطني والدولي لتنفيذ استراتيجيات القضاء على الفقر، والنهوض بالعمالة الكاملة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، كأولوية أساسية في مجال السياسة العامة.

والواقع أنه منذ بداية هذا العقد، كان كل مؤتمر من المؤتمرات العالمية التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة - ابتداء من مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عـُقد عام ١٩٩٠ إلى مؤتمر المستوطنات البشرية الذي عـُقد في اسطنبول في ١٩٩٦ - يوجد صلة بين موضوعه المركزي وبين مسألة الفقر السائدة وكيفية التصدي لأسبابها الهيكلية. والاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه المؤتمرات الكبرى، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية توفر الآن أساسا للعمل المتضافر والمستمر لمكافحة الفقر.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأت الجمعية العامة مناقشة حول نتائج مؤتمر القمة العالمي. وهكذا تكون هذه هي المرة الثالثة على التوالي التي يـُدرج فيها هذا البند في جدول أعمالنا، مما يؤكد الأهمية التي نـُعلقها على تنفيذ نتائج المؤتمر. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند. كما نثني على الأمين العام على التقارير التي قدمها لتيسير مناقشتنا للبند.

ويـُرحب وفد بلدي بالتدابير التي اتخذتها البلدان النامية حتى الآن لتنفيذ التزاماتها بموجب برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونـُقدر على وجه الخصوص الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في تنبيه الرأي العام إلى أنشطة متابعة مؤتمر القمة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يبلغنا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/305 عن المؤتمر الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ساو باولو في نيسان/أبريل ١٩٩٧؛ والاجتماعات التي يـُقترح أن تعقدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، واللجنة الاقتصادية لأوروبا في شباط/فبراير ١٩٩٨، بشأن استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. ونحن نرحب بهذه المبادرات، وندعو المجتمع الدولي إلى إسداء دعمه الكامل لتنفيذ نتائج هذه الاجتماعات.

إن البلدان النامية تتحمل بالفعل مسؤولية أساسية عن تحقيق أهداف المؤتمر. وعليها - كل على حدة - أن تكفل حصول مواطنيها جميعا وبالتساوي على الموارد والفرص وأن تتخذ السياسات الموجهة إلى تحقيق توزيع أكثر إنصافا للثروة والدخل. وفي الوقت نفسه، فإن دعم المجتمع الدولي؛ بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وأيضا المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف الآخرون، مطلوب لإكمال جهود البلدان النامية.

وفي هذا الخصوص نلاحظ بسرور في تقرير الأمين العام (A/52/305) أن الأمم المتحدة - بتنفيذ السنة الدولية للقضاء على الفقر في ١٩٩٦ - أرست الأساس للاحتفال بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر ١٩٩٧-٢٠٠٦. ونحن نلاحظ بشكل خاص مع التقدير أن فرق العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية، قدمت مساعدة منسقة للبلدان النامية

في وضع وتعزيز استراتيجيات وخطط عمل لمكافحة الفقر عن طريق منسقي الأمم المتحدة المقيمين على المستوى القطري وبدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن العمالة والدخل الكافي عاملان هامان في تعزيز الأمن الاجتماعي. ولذلك مما يدعو للأسف أن أكثر من تسعة بلايين فرد في العالم إما عاطلون وإما ناقصو عمالة.

إن نظر لجنة التنمية الاجتماعية في البند الموضوعي المخصص لها لعام ١٩٩٧ وهو العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة في دورتها الخامسة والثلاثين وضع في مقدمة الاهتمامات مرة أخرى عدم قدرة الحكومات في بلدان نامية عديدة على إيجاد عمالة منتجة لقوة عمل متزايدة بسرعة في القطاعات الرسمية وغير الرسمية. وفرق العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات حددت بحق مستويات عالية ومنتجة من العمالة بوصفها الوسائل الأساسية لمكافحة الفقر والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

ولذلك، نتشاطر القلق المعرب عنه في تقرير فريق العمل المخصص المشترك بين الوكالات لكون استراتيجيات العمالة في البلدان التي بدأت برامج تكيف هيكلي قد تضررت جراء الحاجة إلى تقييد الانفاق العام وكبح التضخم. ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى تقديم أولويات متوازنة من شأنها وضع نمو العمالة في مركز تخطيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية دون إهمال الأهداف الأخرى ذات الأهمية المماثلة. وهذه هي الطريقة الأكثر فعالية لترجمة هدف تحقيق العمالة الكاملة المنتجة المختارة بحرية إلى حقيقة واقعة.

في الأشهر الماضية ركز اهتمام الحكومات في العالم النامي أيضا على تحسين حصول الفقراء على ائتمانات. والإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة الذي عُقد في واشنطن في شباط/فبراير ١٩٩٧ يُعد حدا فاصلا في هذا المجال وينبغي أن يعترف به بوصفه مبادرة قوية يمكن أن تعزز أنشطة توليد الدخل لأفقر قطاعات المجتمع، بما في ذلك الصناع المهرة، والتجار الذين يعملون لحساب أنفسهم، والمزارعون الصغار والنساء. ونحن نثني على الإدراك الدولي المتزايد للتمويلات الصغيرة أو الائتمانات الصغيرة باعتبارها آلية كافية لتوفير التمويل للانتاج لتلك الفئة من المواطنين. إن حصول هؤلاء الأفراد على ائتمانات من شأنه أن يحسّن أعمالهم، ويقويهم اقتصاديا، وبالتالي يحررهم من الفقر. ولذلك، ندعو البلدان النامية إلى تكثيف جهودها في تعزيز المؤسسات الضرورية للتمويلات الصغيرة، كما ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، إلى تقديم الدعم المكمل الضروري.

يجب ألا ننسى المسنين والعجزة في أية مناقشات بشأن القضاء على الفقر. إن فرص العمالة للعجزة والأنشطة المنتجة للمسنين يجب أن تُشكل جزءا لا يتجزأ من أي برنامج للقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، ندعو إلى القيام بالاستعدادات الكافية للاحتفال بالسنة الدولية للمسنين في عام ١٩٩٩.

كما يجب ألا ننسى حاجات الشباب. إن الشباب مستقبل العالم. لذلك، فإن برنامج العمل العالمي من أجل الشباب لعام ٢٠٠٠ وما بعدها يجب أن تنفذه بمثابرة جميع الأطراف المعنية. ونحن نتطلع إلى المؤتمر العالمي القادم للوزراء المسؤولين عن الشباب والمقرر عقده في البرتغال في آب/أغسطس ١٩٩٩، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم جميع أشكال المساعدة الممكنة لتحقيق النجاح للمؤتمر.

أخيرا، ينبغي التأكيد على أن جميع أدوات التنمية يجب أن يكون لها مفعولها في الكفاح لاستئصال الفقر من العالم. ويجب إصلاح النظام الاقتصادي الدولي على نحو شامل كي يُعزز إمكانات التجارة الخاصة بالبلدان الفقيرة، وأن ييسر وصولها إلى العلوم والتكنولوجيا والمساعدة الفنية والتدفقات المالية المتزايدة، سواء الخاصة أو الرسمية. وفوق كل شيء فإن البلدان الفقيرة بحاجة إلى أن تتحرر من عبء الديون الخارجية الطاحن حتى تعزز قدرتها المالية على تنفيذ برامجها للقضاء على الفقر.

**الآنسة دورانت** (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن مشاطرة وفد بلدي للبيان الذي أدلى به من قبل ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام على التقرير الوارد في الوثيقة A/52/305. ويتضمن التقرير معلومات مفيدة بشأن متابعة الأنشطة التي تقوم بها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة منذ اعتماد قرار الجمعية العامة في العام الماضي بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكما وصف الأمين العام، كانت هناك جهود كبيرة بذلتها هيئات الأمم المتحدة المشاركة في عملية المتابعة لتنفيذ أحكام القرار ودعم الأنشطة المشتركة.

ويود وفد بلدي أن يبرز بشكل خاص النتائج التي اتفق عليها بشأن العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة والتي اعتمدتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والثلاثين، ونظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في تموز/يوليه ١٩٩٧. ونحن نرحب أيضا باعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار المتعلق بالقضاء على الفقر وأيضا النتائج المتفق عليها بشأن موضوع تهيئة بيئة تمكينية للتنمية.

ويثني وفد بلدي أيضا على المشاركة النشطة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية في فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات بشأن العمالة وموارد الرزق المستدامة، ويلاحظ الاسهام الهام الذي قدمه برنامج Micro Start التجريبي للبرنامج الإنمائي، الذي يوفر دعما مؤسسيا وماليا لمؤسسات وشبكات المالية الجزئية في ٢٥ بلدا تجريبيا، فيزيد بذلك الوصول المباشر للخدمات المالية للفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة. وقد أثار اهتمامنا أيضا أن نعلم عن البرنامج الخاص بالاستبعاد الاجتماعي الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونتوقع تلقي نتائج الدراسة التي يجريها البرنامج الإنمائي حاليا عن الطرق التي يمكن للتحليل الخاص بالاستبعاد أن يجعل الاستراتيجيات أكثر فعالية. ونحن نرى أن هذا قد يكون مفيدا لإثراء المناقشة التي ستتم في العام المقبل بالنسبة للمسألة الموضوعية التي ستطرح في مؤتمر القمة والخاصة بالدمج الاجتماعي.

أما من حيث الأنشطة التي يجري القيام بها على المستوى الدولي الأوسع فإن مؤتمر القمة للائتمانات الصغيرة والمؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في البرازيل في نيسان/ابريل ١٩٩٧ يوضحان التزام الدول بضمان نجاح عملية المتابعة.

وجامايكا شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، شاركت بنشاط في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأقرت على نحو كامل المبادئ الأساسية الواردة في إعلان كوبنهاغن. ومع ذلك فإننا ندرك تمام الإدراك أن المعيار الحقيقي لالتزامنا يجب التعبير عنه بأعمال ملموسة، وفي بلدي اعتمدنا مؤخرا سياسات وطنية لكبار السن والمعوقين والشباب والأسرة مما يعكس التزامنا بمختلف الاتفاقيات الدولية التي انضممنا إليها، وبالتالي التزامنا بالتنمية الوطنية.

فيما يتصل بمسألة العمالة وسبل العيش المستدامة، فإن فلسفة جامايكا بشأن سياسة العمالة تعكس بشكل عام أحكام اتفاقية سياسة العمالة لمنظمة العمل الدولية ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) وتوصيات سياسة العمالة ١٩٦٤ رقم (١٢٢) وتهدف حكومة جامايكا إلى توفير المزيد من فرص العمل الكامنة مع تحسين المهارات والقدرات التعليمية بين الأوساط العاملة لدينا في مواردنا البشرية، مدركين أن قوة العمل المرنة القابلة للتكيف والمدربة على نحو فعال لها أهمية حاسمة إذا أردنا أن نواجه متطلبات الاقتصاد ولذلك اضطلعت حكومة جامايكا بمبادرات عدة تستهدف توفير فرص تدريب أولية وغير رسمية وبصفة خاصة للشباب والفقراء والعاطلين عن العمل وذلك لإعدادهم للعمالة المجزية. وعلى المستوى الثالث وضعت برامج جديدة للتدريب استجابة لاحتياجات سوق العمل.

وأدركت جامايكا حكومة وشعبا، منذ زمن طويل أن الأعمال الصغيرة التي تضم أعمال تجارية على نطاق صغير وأعمال تجارية صغيرة جدا وتعاونيات لديها القدرة على توفير فرص العمل واستخدام المواد الخام المحلية وإشراف أعداد كبيرة من الأفراد في عملية صنع القرار على المستوى الوطني وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي جامايكا يوظف هذا القطاع أكثر من ٢٢ في المائة من قوة العمل، ومنها أكثر من ٥٠ في المائة من النساء. ومع ذلك فإن إمكانيات هذا القطاع الكاملة فيما يتعلق بتوفير العمالة والدخل، لم يتم الاستفادة منها حتى الآن، ولهذا فإن هدف الحكومة هو أن تعمل كحافز لتحسين هذا القطاع.

وتعمل حكومة جامايكا أيضا مع العناصر الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع لتوفير رأس المال اللازم لتوسيع القطاع وقد حظيت بمساعدة كبيرة في هذا المسعى من جانب المانحين على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف.

ونعتقد أنه من الضروري تحويل القطاع غير الرسمي من قطاع منخفض الدخل، عند مستوى الكفاف إلى قطاع قادر على البقاء اقتصاديا، حيث أن هذا التحويل أمر أساسي لتحقيق أهداف العمالة الكاملة وسبل العيش المستدامة وبالتالي القضاء على الفقر.

ومهما شددنا لا يمكن أن نكون مفرطين في التشديد على ضعف اقتصادات الدول الصغيرة التي تعيش في منطقتنا دون الإقليمية. فالاقتصادات الكاريبية لا تزال تعاني بشدة بسبب عبء الدين الخارجي ومعدلات

التبادل التجاري غير المؤاتية وضيق قاعدة الموارد والتهديد الذي يفرضه الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي، ضمن عناصر أخرى. وفي هذا الصدد، فقد تم الاعتراف منـــذ زمـــن طويل أن هناك حاجة ملحة لتعبئة الموارد لدعم برامج التنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي.

ولهذا نحيط علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام بشأن الأفكار الجديدة والمبتكرة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ الالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا، والذي قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه١٩٩٧.

تود جامايكا أن تكرر تقديرها للوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لاستجابتها للمبادرة المختلفة للحكومة في مجال التنمية الاجتماعية. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية، على سبيل المثال لا الحصر، شاركت كلها على نحو بارع في المشاورات الوطنية ووفرت الموارد المالية والبشرية لحكومة جامايكا.

إن حكومة جامايكا ما فتئت تلتزم بقوة بتنفيذ التزامات مؤتمر القمة، ونتطلع إلى استمرار الحوار مع شركائنا في الساحة الدولية حول سبل ووسائل تحقيق حلول عالمية للمشاكل العديدة التي تواجهنا في مجال التنمية الاجتماعية.

**السيد آس** (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اعترف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالعلاقات المشتركة الوثيقة القائمة بين مختلف جوانب التنمية وخاصة بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية. وأكدت القمة أيضا على ضرورة السعي لتحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق العمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي.

وأكدت قمة كوبنهاغن من جديد أن أكثر السياسات والاستثمارات انتاجا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية هي تلك التي تمكن الأفراد من أن يستخدموا إلى أقصى حد ممكن قدراتهم ومواردهم والفرص المتاحة لهم. وفى مؤتمر القمة أبدى زعماء العالم التزامهم بتعزيز التنمية التي يكون البشر مركزها على أساس تعزيز وحماية كل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ومسؤولية تنفيذ توصيات مؤتمر القمة تقع في المقام الأول على عاتق المستوى الوطني، ولكن التعاون الدولي ضروري من أجل التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات، وبصفة خاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا.

وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور هام في متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وبصفة خاصة في توفير دعم العمل على المستوى الوطني. وتود النرويج أن تكرر أنه من المهم للغاية أن يتم هذا العمل بطريقة متكاملة وأن تتم متابعة تنفيذ نتائج القمة الاجتماعية مع متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى التي عقدت خلال هذا العقد وبصفة خاصة في ريو وفيينا والقاهرة وبيجين.

وفي جهودنا المشتركة لمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمر القمة أبدت النرويج اهتماما خاصا بتعزيز هدف إمكانية وصول الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الجميع، وهذا أمر مركزي بالنسبة للأهداف الأساسية الثلاثة لمؤتمر القمة. فالتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية يولدان فوائد اجتماعية وفردية قيمة وكلاهما لازم أيضا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويمثلان استثمارا في أمل البشر في المستقبل.

ويؤكد برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن وصول الجميع إلى التعليم الأساسي أحد الوسائل الهامة لمواجهة عمل الأطفال. فينبغي أن يكون الأطفال في المدارس وليس في أماكن العمل، ولسوء الحظ ان وجودهم في أماكن العمل هو الحقيقة بالنسبة لملايين الأطفال في عالم اليوم.

ويمثل العمل في سن مبكر مشكلة خطيرة، ليس فقط لأن عمل الطفل كثيرا ما يتم القيام به في ظل أحوال استغلالية وخطرة، بل أيضا لأنه يمس التنمية العاطفية والتعليمية والاجتماعية للطفل. وكثيرا ما تشكل الظروف المحيطة بعمل الطفل انتهاكات خطيرة لاتفاقية حقوق الطفل. وترى النرويج أن عمل الطفل قضية تتصل بحقوق الإنسان كما أنها تتصل بالتنمية، وبالتالي فإنها جعلت مسألة مكافحة عمل الطفل من المسائل ذات الأولوية للتعاون الإنمائي.

وهناك توافق متعاظم في الآراء بأن القضاء على عمل الطفل يتطلب سياسات محددة تستهدف العاملين من الأطفال والفتيان ممن في سن المراهقة، وتشمل بذل جهود كبيرة لزيادة إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي وتحسين نوعيته وخفض تكلفته. ومن الضروري أن يتم على نحو عاجل وضع سياسات ترمي إلى جعل التعليم خيارا صالحا ومجزيا لجميع الأطفال. وستواصل النرويج

دعم الأنشطة التي تجعل التعليم المتاح للجميع واقعا حيا، نظرا لأن التعليم يمثل أيضا أحد التدابير القوية للغاية لمكافحة عمل الطفل.

وبغية تحسين التعاون بين العناصر الفاعلة على مختلف الأصعدة التي تكافح عمل الطفل، ستعقد النرويج مؤتمرا دوليا في أوسلو في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر. ويتمثل هدف مؤتمر أوسلو في تحديد استراتيجيات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على عمل الطفل، مع تركيز خاص على دور التعاون الإنمائي. ويحدونا الأمل في أن توافق البلدان المدعوة إلى المؤتمر على خطة عمل تلزمها بمكافحة عمل الطفل.

لقد اتخذت القمة الاجتماعية خطوة هامة صوب الهدف الذي يتوخى حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال حث البلدان المعنية على تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠. وقد قامت الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف التي اجتمت في أوسلو في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بجعل تلك المبادرة أقرب إلى الواقع الحي من خلال اعتماد توافق آراء أوسلو الذي أكد مجددا على أن الاستثمار في الموارد البشرية لأي بلد، خصوصا في النساء والأطفال، يعني استثمارا في مستقبل ذلك البلد، وبالتالي فإنه أساسي لتحقيق الإمكانيات الكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والنهوض بالفرص التي تمكن الجميع من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية تستهدف التغلب على الفقر. ولا بد من جعل مبادرة ٢٠/٢٠ أداة للبلدان النامية ولشركائها الذين يرغبون معا في إيلاء أولوية أعلى للخدمات الاجتماعية الأساسية.

لقد وافق المشاركون في اجتماع أوسلو على ضرورة عقد اجتماع متابعة في غضون عامين لتبادل المعلومات والخبراء ولاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠. وقامت النرويج من جانبها بتحمل مسؤولية ضمان انعقاد اجتماع المتابعة هذا، ويسرني أن أعلن أنه قد تم الآن إنشاء فريق عامل صغير يضم ممثلين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومن المنظمات المتعددة الأطراف للإعداد لاجتماع أوسلو+٢ هذا. وقد تفضلت حكومة فييت نام بعرض استضافة هذا الاجتماع خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٨، وتشارك عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة بنشاط في هذه العملية بتنظيم دراسات عن حالة المبادرة ٢٠/٢٠ على الصعيد القطري من بين أمور أخرى. واضطلعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بمسؤولية خاصة عن الأعمال التحضيرية العملية للاجتماع. ويحدونا الأمل في أن يدل اجتماع أوسلو+٢ على اهتمام متزايد بالمبادرة وبأنه قادر على استعراض الجهود الملموسة لترجمة توافق آراء أوسلو إلى عمل حقيقي في عدد من البلدان.

وبالإضافة إلى الالتزام المتبادل الذي قطعناه على أنفسنا على غرار المبادرة ٢٠/٢٠، هناك هدف آخر طال انتظار تحقيقه وهو يحتاج إلى تأكيد مجدد بالالتزام به من جانب البلدان المتقدمة النمو. وأنا أتكلم الآن عن الهدف الذي تم الاتفاق عليه بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. فلو تيسر بلوغ هذا الهدف لأمكن تحقيق أكثر من ضعف المبالغ المتاحة لتمويل التنمية، ولزادت بالتالي الفرص السانحة لنا لتحقيق الأهداف التي وضعتها القمة الاجتماعية زيادة كبيرة.

وقبل أن اختتم كلمتي، أود أن أرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت مبكر من هذا العام بتجديد ولاية المقرر الخاص المعني بالعجز لثلاث سنوات أخرى. لقد كانت النرويج وستظل مؤيدا قويا، من الناحيتين السياسية والتمويلية، لمهمة المقرر الخاص. ولا بد من جعل مسألة تشجيع المعاقين وتمكينهم من المشاركة النشطة والمساهمة الكاملة في المجتمع جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى إنشاء مجتمع للجميع انطلاقا من الروح الحقيقية لمؤتمر قمة كوبنهاغن.

**السيد مارتيني هيرير** (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم بنما والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وغواتيمالا. وأود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

لقد بذلت أمريكا الوسطى جهدا ملحوظا لتنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن وقد فعلت ذلك على الصعيد الوطني من خلال وضع وتنفيذ سياسات محلية ومجتمعية للتنمية، وعلى الصعيد الإقليمي من خلال وضع استراتيجيات قطاعية في إطار معاهدة التكامل الاجتماعي لأمريكا الوسطى التي انبثقت عن القمة الاجتماعية لأمريكا الوسطى. وأدى هذا الصك، الذي أبرم في عام ١٩٩٥ ودخل حيز النفاذ منذ أيار/مايو ١٩٩٦، إلى تحديد التزامات مشتركة في مجال التنمية الاجتماعية. كما أدى إلى تنفيذ تدابير وأحكام إدارية، فضلا عن رسم سياسات اجتماعية لتنفيذ تلك الالتزامات.

لقد اقتضت عمليـــة التصدي للتحديات الاجتماعية في منطقة مثل أمريكا الوسطى، التي تحدق بها مخاطر المصادمـــات الاجتماعيـــة، من حكومات أمريكا الوسطى أن تدلل على أن لديها تصميم راسخ على بذل قصارى جهدهـــا لتنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية فعالة تتيح في المقـــام الأول تغطيـــة أكبـــر لأضعف المجموعات الاجتماعية. وتتجسد هذه الإرادة السياسية لحكوماتنا في دعمها المستمر لمشاريع التنمية التي تنطوي على هذه العناصر.

وتشعر أمريكا الوسطى بتفاؤل إزاء التطورات الجارية في المجال الاجتماعي في الأشهر الأخيرة، مثل انعقاد القمة المعنية بالائتمانات الصغيرة في واشنطن، التي ستؤدي استنتاجاتها ونتائجها دورا استراتيجيا في نضالنا الواسع ضد الفقر المدقع.

وقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ في بند عنوانه: "تشجيع تهيئة بيئة تمكينية للتنمية - تدفقات مالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال؛ والاستثمارات؛ والتجارة". ونحن نرحب بالاستنتاجات التي تم الاتفاق عليها والموصى بها في هذا السياق. ويسرنا أنه أصبح لدينا بذلك إطارا للتعاون الدولي والسياسات الوطنية، ودور منظومة الأمم المتحدة، وكل هذه الأمور ينبغي في رأينا تعزيزها للنهوض بالتنمية المستدامة والقضاء على حالة التهميش التي تواجهها بلدان نامية عديدة.

وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا دراسة موضوع القضاء على الفقر على الصعيد العالمي بهدف الإسهام في الدورة الاستثنائية التي تعتزم الجمعية العامة عقـــدها في عام ٢٠٠٠ بغية إجراء استعراض شامل لمؤتمر القمـــة العالمي للتنمية الاجتماعية ولإجراء استعراض الخمس سنوات لمنهاج عمل بيجين. وحسب رأينا، فإن هذه القضية هامة للغاية وتهم أمريكا الوسطى بشكل خاص. وهذا هو السبب الرئيسي في قيام حكومات المنطقة حاليا ببذل جهود في سياق ما يُعرف بالتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وتهدف هذه الآلية إلى تعزيز السياسة الإقليمية للتنمية الشاملة والاجتماعيـــة، التي يمثل فيها توفير فرص العمالة والأنشطة المدرة للدخل عنصرا أساسيا له تأثيره المباشر على مكافحة الفقر.

ومن المشجع أيضا أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد عقدت، عن طريق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي ذلك المؤتمر بُذل جهد لبحث الأنشطة التي قامت بها بلدان في المنطقة لصياغة توصيات لحكوماتها بتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وإتاحة محفل لتبادل المعلومات.

وأدى توقيع معاهدة التكامل الاجتماعي في أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٥ إلى إنشاء منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، مما حدد الأهداف الرئيسية للنظام الاجتماعي الفرعي لأمريكا الوسطى. وينص إطار هذا النظام الفرعي على تنفيذ وتنسيق السياسات الاجتماعية المقررة على الصعيد الإقليمي ويعزز العمل الموحد في المعونة الدولية لأمريكا الوسطى في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الريفية والحضرية وما إلى ذلك.

وعزز إعلان نيكاراغوا، الذي وقع قبل شهر ونصف، عملية التكامل الإقليمي ووضع الأساس لإمكانية توحيد بلدان أمريكا اللاتينية سياسيا، كما زاد من تعزيز سياسة أمريكا اللاتينية الاجتماعية والاقتصادية والتجارية. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه السياسة تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة، وهي ترتكز على التغلب على الفقر، ومشاركة المجتمع المدني المنظم والسكان عموما، فضلا عن المحافظة على البيئة والاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية.

ونظرت لجنة التنمية الاجتماعية في، دورتها الخامسة والثلاثين، في الموضوع ذي الأولوية المتعلق بالعمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة وأوصت بالتشديد على أهمية زيادة معدل نمو فرص العمل. وفي رأينا، يجب أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع تحقيق توازن بين مضاعفة فرص العمل وتنويع الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع واقع منطقتنا بوصفها منطقة بلدان نامية.

وتمثل البطالة إحدى أخطر المشاكل التي تواجه منطقة أمريكا الوسطى. ويعد ذلك، السبب الرئيسي للفقر بسبب المشكلة الأعم المتمثلة في العمالة الناقصة المصحوبة بعدم كفاية الإنتاجية وتدني الأجور. ومن ثم تتزايد الحاجة إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن، خاصة التعليم والصحة العامة، بغية زيادة العمالة وتحسين رفاه شعبنا. ويقتضي تحقيق هذه الأهداف زيادة في النمو الاقتصادي والتعاون الاجتماعي على الصعيد الدولي.

ويجب أن تقوم التنمية المستدامة حقا على القضاء على الفقر، وعلى مشاركة المجتمع المدني بأكمله، وعلى إيجاد فرص العمل، وعلى حماية المناخ الاجتماعي والبيئي وتحسينه، وعلى تعزيز قدرة الحكومات المحلية على الإدارة الاجتماعية. وتفرض هذه التحديات على جميع الحكومات مسؤولية الاستمرار في بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها لمجتمعاتها فضلا عن الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد بارك** (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ أتاح للمجتمع الدولي فرصة قيِّمة لتجسيد مفهوم التنمية التي محورها الإنسان بوصفها وسيلة لتعزيز رفاه المجتمع الإنساني. بل وأكد ذلك المؤتمر مجددا على مبدأ الأهمية الحيوية للتنمية والعدالة الاجتماعية لصون السلم والأمن الدوليين.

وقد حشد المؤتمر قادة العالم لمعالجة القضايا الاجتماعية بهدف بناء مجتمع جديد يتمتع فيه جميع البشر إلى أقصى حد بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. ولا بد من أن تظل التنمية الاجتماعية تحظى بالأولوية القصوى في المبادرات المتعلقة بالسياسات والتي تتخذها الحكومات الوطنية والمجتمع العالمي ككل. ومن الواضح أن أي إجراء عالمي يقتضي اتخاذ نهج متعدد الجوانب مشترك فيما بين الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وفي هذا السياق، فإن وفدي يحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/305، والذي يبين بالتفصيل ما أُحرز من تقدم حتى الآن. والمعلومات الواردة في ذلك التقرير عن جهود المتابعة التي تبذلها الحكومات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني تعطي قوة دفع وتوجه جديدين في التحضير للدورة الاستثنائية "كوبنهاغن + ٥" التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠.

إن الالتزام ٣ في إعلان كوبنهاغن أكد مجددا عزمنا على تعزيز العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية. ولكننا نواجه حاليا وضعا قاتما يتمثل في البطالة العالمية. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإن عدد العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من العمالة الناقصة يكاد يبلغ بليون نسمة.

وفي شهر آذار/مارس الماضي، نظرت الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية عن كثب في موضوع العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة وناقشته بحيوية باعتباره موضوعا ذا أولوية. ونحن نؤيد تماما استنتاجات اللجنة المتفق عليها والتي تدعو الحكومات إلى تحديد أهداف مرتبطة بجدول زمني محدد من أجل التوسع في العمالة وخفض البطالة. وكما شددت هذه الاستنتاجات، فإن العمالة المنتجة تقتضي نموا اقتصاديا وتعاونا اجتماعيا متعاضدين على الصعيد الدولي وينبغي دعمهما بسياسات اقتصاد كلي متوازنة لتفادي إقصاء أهداف هامة أخرى مثل الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار المالي.

واعتمادا على تجربة كوريا الذاتية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يود وفد بلدي أن يتناول بإيجاز بعض جوانب العمالة المنتجة، ولا سيما فيما يتعلق بالعالم النامي. أولا، ينبغي تشجيع توسيع الصناعات الصغيرة الحجم التي تستخدم أيد عاملة كثيفة. ويمكن أن يتحقق هذا الأمر عن طريق تشجيع الاستثمار العام، وعن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح أفقر قطاعات المجتمع التي لا يتصادف أن طلبها على السلع الاستهلاكية ينطوي على كثافة أقل من الواردات وكثافة أكبر من حيث اليد العاملة، بالقياس إلى الطلب لدى القطاعات المتمتعة بدخل أكبر. وفي ذلك لابد أن يتم التعرف على تكنولوجيات التصنيع الفعالة التي تعتمد على أيد عاملة كثيفة، وذلك عن طريق البحث التكنولوجي المحلي المساند وقدرات التكييف. وكخطوة أولى ينبغي توخي تطوير أساليب متدنية التكلفة ومعتمدة على أي أيد عاملة كثيفة لتلبية احتياجات البنية التحتية الريفية.

وثانيا، يجب ربط التعليم ربطا أوثق بالعمالة. ومن الواضح أن التعليم حيوي لتعزيز العمالة المنتجة. ومع ذلك لعله من الأجدى عمليا أن توضع الاستراتيجيات التعليمية وتنفذ في سياق التنمية الريفية.

إن القرار ٢٠٢/٥١ الذي اتخذته الجمعية العامة العام الماضي، طلب إلى جميع الحكومات المشاركة، وفقا لما اتفق عليه في مؤتمر قمة كوبنهاغن، أن تعمل ضمن إطرها الوطنية على تحقيق سلسلة من الأهداف الأساسية المنصوص عليها في برنامج العمل.

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة، اتخذت الحكومة الكورية تدابير مختلفة لمتابعة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. فعلى الصعيد الوطني، دخل قانون الرعاية الاجتماعية حيز النفاذ في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأنشئ مجلس الرعاية الاجتماعية برئاسة رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي لتوفير التوجيه لسياسات الرعاية الاجتماعية في المستقبل، فضلا عن تعزيز التنسيق فيما بين الوزارات ذات الصلة.

وحكومتي التي منحها معهد فرانكلين وإليانور روزفلت في العام الماضي أول جائزة دولية تعطى في موضوع الإعاقة باسم فرانكلين ديلانو روزفلت، تسعى فعلا سعيا حثيثا لتحقيق هدف المشاركة والمساواة الكاملتين لأكثر من مليون معوق في كوريا. وبتلك الروح، وضعت في الآونة الأخيرة خطة خمسية لتطوير الرعاية الاجتماعية للمعوقين.

واقتناعا منا بأن الإدماج الاجتماعي للمسنين ضرورة أخلاقية ملحة سننا في آب/أغسطس الماضي قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين لتوسيع نطاق فوائد الرعاية الاجتماعية لكبار السن من الموظفين. ووضعنا كذلك مبادئ توجيهية إيجابية للعمالة ليسترشد بها أرباب العمل في تعزيز فرص العمالة للمسنين. وقد بدأت عدة شركات بالفعل في المشاركة في هذه المبادرة الحميدة.

وإذ أنتقل الآن إلى تدابير متابعة الالتزام بالتعاون الدولي الذي تعهد به وفد بلدي خلال مؤتمر القمة، أقول إننا نود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على تعهدنا ببذل جميع الجهود النشطة لهذه الغاية.

وعلى الرغم من الاتجاه السائد نحو التراجع العام في المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي، فإن حكومتي زادت زيادة كبيرة حجم معونتها الإنمائية الرسمية - وخاصة المعونة التي تقدمها في شكل منح - وذلك بنسبة ٣٠ في المائة هذا العام، وستبذل قصارى جهدها من أجل الحفاظ على هذا المسار في المستقبل، على الرغم من تباطؤ سير اقتصادنا في الوقت الراهن.

ولقد أولينا اهتماما متأنيا للمحنة الشديدة والتي تعيشها أقل البلدان نموا. وحكومتي، بوصفها مؤيدا قويا لمبادرة الأمين العام، أعني مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة ومن أجل أفريقيا، تشارك في جهود التعاون الثنائي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتخطط لتنفيذ برنامج التنمية في أفريقيا للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠.

ومنذ أعلن رئيسنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، عن خطة كوريا لتوفير التدريب الفني لنحو ٣٠ ٠٠٠ شخص من البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٠، بدأنا بالفعل بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ بتنفيذ برامج تدريبية لنحو ٣ ٢٠٠ شخص. ونعتزم أن ندعو حوالي ١ ٥٠٠ شخص في العام المقبل، وسنواصل زيادة عدد المتدربين زيادة ملموسة في السنوات المقبلة. وسيشهد العام المقبل اتمام تشييد مركز التدريب الدولي الذي يرمي إلى تعزيز وتوطيد هذه البرامج التدريبية.

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، استضافت الحكومة الكورية في سيول اجتماعا نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل الاحتفال بمنتصف عقد المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ١٩٩٣-٢٠٠٢. وقد أكد ذلك الاجتماع مجددا التزامنا بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال عقد آسيا والمحيط الهادئ. ومسائل الشباب هي أيضا شاغل رئيسي لحكومتي. وانطلاقا من نجاح محفل الشباب العالمي الذي عقد في عام ١٩٩٥، ومتابعة لمؤتمر القمة الاجتماعي، تشرع كوريا الآن في إنشاء مركز دولي لتبادل الشباب هدفه تعزيز برامج تبادل الشباب والصداقة بينهم.

ويستمر تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في ميدان المسائل الاجتماعية. فمشاركتها النشطة في عملية صنع السياسات، فضلا عن مراحل التنفيذ، ما برحت تساعد على تكملة الجهود الحكومية المبذولة من أجل ترجمة الإعلان وبرنامج العمل إلى واقع ملموس. ودورها كأعين ساهرة وإسهامها على مستوى القاعدة الشعبية في زيادة الوعي العام، فضلا عن تشجيع جمع الأموال، قد أصبحا جزءا لا يتجزأ من الجهود المتضافرة التي نبذلها من أجل معالجة المسائل الاجتماعية. ونحن نتطلع إلى زيادة تعزيز الشراكة الثلاثية بين المنظمات غير الحكومية، والحكومات الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن عملية التنمية الاجتماعية تتطلب تحسنا بالمعنى المادي وحده بل أيضا إحراز تقدم جاد من حيث توطيد الديمقراطية والحكم الصالح. فإن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛ وسيادة القانون؛ والمساواة بين الجنسين، واحترام الانتماءات الإثنية، والأديان، والتنوع؛ والمشاركة في انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة - كل هذه مكونات أساسية

للتنمية التي يكون محورها الإنسان. والتنمية الاجتماعية بمعناها المطلق لن تصبح حقيقة إلا عندما يتم الضمان الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

**السيد نونيز موسكويرا** (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود في البداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به وفد جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد تميز مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بتعزيز الاعتراف بالإنسان باعتباره موضوع وهدف أي استراتيجية أو سياسة إنمائية على الصعيد الوطني فضلا عن الصعيد العالمي. ومع ذلك، لم تكن تلك إلا بداية لطريق طويل وصعب.

إن قرابة ١,٣ بليون نسمة مازالوا يعيشون تحت خط الفقر، وثمة ٦٨٠٠٠ نسمة يضافون يوميا إلى عدد الذين يعيشون في فقر مدقع. وهناك حوالي ١٣ مليون طفل يموتون سنويا من الجوع - أي ٣٥٠٠٠ طفل يوميا؛ وأن ٥٠٧ ملايين نسمة لن يصلوا إلى سن الأربعين؛ و ١,٢ بليون نسمة لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النقية وهناك ٨٤٢ مليون أمي من البالغين.

وتعيش غالبية هذه الملايين في البلدان النامية. ولا تزال توجد عقبات لا تحصى أمام التنمية الاجتماعية والعديد من هذه العقبات هيكلية بيد أن هذه التنمية ضرورية وممكنة في الوقت ذاته إذا أردنا أن نعيش في عالم مستقر سياسيا واجتماعيا.

ويتشاطر وفدي الشواغل حول مشاكل العمالة العالمية التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره (A/52/305). إذ لا تزال التفاوتات في توزيع الثروة على الأصعدة العالمية والوطنية والمحلية تتضاعف بمعدل يبعث على الانزعاج. وينبغي أن نشير بوجه خاص إلى صعوبات تعبئة الموارد الدولية لأغراض التنمية، التي لا بد النظر إليها باعتبارها عملية شاملة تنطوي على عوامل اقتصادية واجتماعية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال دون هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة المتقدمة النمو. وتشير جميع المؤشرات إلى اتجاه نزولي مستمر في السنوات القليلة القادمة. وعلى النقيض من ذلك نجد أن تلك البلدان تخصص زهاء ٣ في المائة من هذا الناتج للانفاق العسكري. وهذا تصرف غير مفهوم في ضوء انتهاء الحرب الباردة.

ويمكن تكملة المساعدة الانمائية الرسمية بطرق أخرى من طرق تعبئة الموارد، لكنها، إلى جانب إحداث تغييرات في النظام الاقتصادي الحالي، ينبغي أن تظل العنصر الرئيسي في استراتيجية التنمية.

وعبء المديونية الخارجية لا يزال يخنق مجموعة كبيرة من البلدان النامية. والعلاجات المقترحة غالبا ما يصاحبها فرض برامج إصلاح وتكيف هيكلي نجد أن آثارها السيئة على سكان البلدان المدينة تساعد على إيجاد حالات اجتماعية تهدد بالانفجار في تلك البلدان. إن عولمة الاقتصاد وزخم الليبرالية الجديدة يدفعاننا كل يوم بعيدا عن الأهداف النبيلة للعدالة الاجتماعية الواردة في الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في كوبنهاغن.

والبلدان الأفريقية، والبلدان التي توصف بأنها أقل نموا، لا تزال تحتاج إلى عناية خاصة. فبالنسبة إلى هذه الفئة من الدول كانت التطورات في الآونة الأخيرة سلبية للغاية.

ولا تزال الإرادة السياسية هي مفتاح تبديل الآفاق القاتمة التي لا بد أن نواجهها. فالموارد موجودة لكن النزعة الاستهلاكية وسباق التسلح المطلقا العنان يتسببان في تبديدها. وإذا لم نخلق بيئة دولية مؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة يكون من المستحيل تقريبا، وخاصة بالنسبة للأغلبية الكبيرة من بلدان العالم الثالث، إحراز تقدم مطرد على درب التنمية الاجتماعية.

وأود الاعتراف بنتائج التنسيق على صعيد المنظومة للجهود المبذولة لمتابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن. ونأمل أن يكون بالإمكان تحقيق المزيد في هذا الصدد.

ولقد كان من دواعي الشرف الكبير لكوبا أن تشترك في المؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي قامت بتنظيمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ساو باولو في نيسان/أبريل الماضي، وقد رحبت بما جرى فيه من التوكيد على التزاماتنا.

في العقود الثلاثة الماضية، وضعت كوبا ونفذت، محققة نتائج ملموسة، سياسات واستراتيجيات إنمائية تقوم على توزيع للثروة يكون أكثر عدلا وإنصافا. وتتضمن منجزات هذه السياسة ما يلي: تمتع ١٠٠ في المائة من سكاننا بخدمات صحية وتعليمية مجانية، وبلوغ العمر المتوقع للفرد عند الميلاد أكثر من ٧٥ سنة، وانتظام ٩٧,٥ في المائة من أطفالنا الذين تتراوح أعمارهم بين ٦

و ١٤ في المدارس، وانخفاض معدل وفيات الأطفال إلى ٧,٩ لكل ١ ٠٠٠ مولود، وتطعيم ١٠٠ في المائة من الأطفال الكوبيين ضد ١١ من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

وإن القطع المفاجئ للعلاقات الاقتصادية الخارجية التي كانت موجهة أساسا لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، إلى جانب تصعيد الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، يفرض على حكومتي تحديات جديدة أكبر في تنفيذ سياستها للتنمية الاجتماعية. بيد أن البنية الأساسية التي أنشئت على مدى السنوات الـ ٣٧ الماضية، وسياسات الحماية الاجتماعية التي ننفذها، والقدرة الإبداعية لشعبنا ومشاركته في هذا المسعى أمور قد مكنت كوبا لا من الحفاظ على نجاحاتها الاجتماعية الأساسية فحسب بل أيضا زيادتها في حالات عديدة.

وإن نجاحنا في حماية أهم مكاسبنا الاجتماعية التي حققناها على مدى عقود، في ظل هذه الظروف الصعبة وغير العادية، يعزز النظرية القائلة بأنه في إطار العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروة يمكن بلوغ أهداف أساسية معينة للتنمية الاجتماعية حتى في الحالات التي يكون فيها النمو الاقتصادي محدودا بل سلبيا. كما بينا أنه حتى عند تمتع آليات الإدارة بدرجة أكبر من اللامركزية، يظل بوسع الدولة أن تحتفظ بقدرتها على توجيه وتنظيم السياسة الاجتماعية وكفالة سياسة اجتماعية شاملة وثابتة.

وبلدي على أهبة الاستعداد لتقاسم تجاربه في هذا المجال وللمشاركة مشاركة فعالة في أي جهد يقوم به المجتمع الدولي لتشجيع تنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر قمة كوبنهاغن.

**السيد أنخسايخان** (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي، شأنه شأن وفود عديدة أخرى، أن يضم صوته إلى ما جاء في البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

فمنغوليا تعلق أهمية كبيرة على نظر الجمعية في هذا البند من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

ولم يعد من الممكن استمرار التقدم السلمي للبشرية وضمان معيشتها في عالم موبوء بالفقر المدقع وعبء المديونية الخارجية واتساع الفجوة التكنولوجية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء وانتشار الجوع وسوء التغذية وانتشار العنف والتمييز، والمخدرات والأمراض المعدية وما إلى ذلك.

وإدراكا للحاجة الملحة للتصدي لهذه المشكلات، اتخذ المجتمع الدولي في أوائل التسعينات تدابير مختلفة من بينها تنظيم مجموعة من مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية، وإعلان عقود للأمم المتحدة وسنوات دولية بشأن قضايا اجتماعية معينة ومجموعات مستهدفة معينة، والاحتفال بهذه العقود والسنوات.

وتشكل الاتفاقات التي أبرمت في هذه المؤتمرات أساسا قويا للتعاون الإنمائي ولدور الأمم المتحدة مستقبلا في هذه المجالات. وينبغي لنا أن نشير إلى أن التعاون الإنمائي أُعطي أبعادا تتسم بالتمحور حول الإنسان، والاستدامة، والحساسية لمساواة الجنسين في المعاملة، بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية.

ومن أجل ترسيخ أساس للتعاون الإنمائي، يتعين علينا جميعا أن ندرك أننا نعتمد بعضنا على بعض من أجل التنمية المستدامة والتقدم. ومن المطلوب تنسيق السياسات وصنع القرار بصورة مشتركة على المستوى العالمي، إذا نحن أردنا الاقتراب من هدف ضمان حياة كريمة للبشرية، الآن وفي المستقبل. وأن العمل الفعال لتحقيق التعهدات المتفق عليها يتطلب توفير الموارد وترشيد الجهود والأنشطة.

إن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية يتوخيان بذل جهود إنمائية وطنية ودولية معا، لإدراكهما أن التنمية الاجتماعية وإن ظلت مسؤولية وطنية، فإن دعم المجتمع الدولي والتزامه الجماعي وجهوده أمور أساسية لتحقيق الأهداف التي حددت في كوبنهاغن.

وترحب منغوليا بتقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" (A/52/305)، الذي يحتوي على معلومات ثرية ومفيدة ومنيرة للغاية حول تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن. ويثلج صدرنا أن نلاحظ العدد المتزايد من المبادرات المتخذة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إن مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة الذي عقد في شباط/فبراير الماضي وحضره ممثلون من ١٣٧ بلدا، منها منغوليا، قد اعترف بأمر أكدته التجربة وهو أن بناء المؤسسات القادرة على تقديم خدمات التمويل الصغير

يشكل استراتيجية ناجعة للقضاء على الفقر وتشجيع مشاريع التجارة الصغيرة.

وتؤمن منغوليا بقوة بأن تنفيذ قرارات مؤتمر القمة يتطلب التزاما سياسيا جادا من جانب المجتمع الدولي بزيادة الموارد المخصصة للتنمية البشرية المستدامة زيادة ملموسة.

وترحب منغوليا أيضا بتقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧، الذي أعدته إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، وهو أول تقرير يصدر بعد مؤتمر قمة كوبنهاغن. ويغطي هذا التقرير المسائل الاجتماعية البارزة تغطية عريضة وواسعة معطيا صورة واضحة عن الحالة الاجتماعية في العالم.

إن حكومة منغوليا تعتقد أن احدى الطرق العملية لرفع مستويات معيشة سكانها وتخفيض الفقر تتمثل في زيادة فرص العمالة. ولهذا تنتهج الحكومة بنشاط سياسة قائمة على تنمية الموارد البشرية. وقد شرعنا في عام ١٩٩٥ في تنفيذ البرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر في منغوليا، المشار إليه في تقرير الأمين العام. ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز فرص العمل وتوليد الدخل، وخاصة في المناطق الريفية وفي صفوف النساء المحرومات، وإقامة شبكة للأمان الاجتماعي للفقراء والسعي إلى إدماج أهداف تخفيف الفقر في جميع نواحي صنع السياسة. ويجري تنفيذ البرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر بالاقتران مع السياسة السكانية لمنغوليا والبرنامج الوطني للنهوض بالمرأة، وبمساعدة أيضا من جانب برنامج وطني لتوليد العمالة.

إن الهدف العام للبرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر هو تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر من ٢٦ في المائة من السكان الى ١٠ في المائة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠. والبرنامج يركز على تعزيز القدرات المؤسسية الحكومية على المستويين المركزي والمحلي، وتوجيه السياسة العامة ومراقبة الفقر، والنهوض بتنمية الموارد البشرية من خلال توفير وصول أفضل إلى فرص العناية الصحية والتعليم، وتخفيف حدة الفقر في الريف، والحكم الصالح، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي الأساسية وتعزيزها.

وتلتزم حكومة منغوليا بمتابعة هذه السياسة عن طريق تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانيتها السنوية، بالإضافة إلى ٢٠ في المائة من كامل المعونة والمساعدة الخارجيتين، لأنشطة التنمية الاجتماعية اعتمادا لصيغة ٢٠/٢٠ المتفق عليها في مؤتمر القمة الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، تعمل الحكومة على تهيئة الظروف اللازمة لكل فرد لاستكمال تعليمه وتدريبه، وكذلك لضمان حصول من تشملهم العمالة المثمرة على ضمانات اجتماعية كافية للوفاء باحتياجاتهم الصحية وغيرها. وتزمع الحكومة تحقيق هذه الأهداف في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠.

وتدرك منغوليا أن عملية تحقيق الديمقراطية غير المصحوبة بتقدم اجتماعي - اقتصادي محسوس، وخاصة عند الاقدام عليها في آن واحد مع التحول الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة لمنغوليا، هي عملية قد تواجه تحديات صعبة من حيث زعزعة الاستقرار الاجتماعي. وفي أعقاب مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة، نظمت الحكومة في أواخر حزيران/يونيه الماضي ندوة وطنية حول القروض الصغيرة بحثت فيها السبل التي يمكن بها إعطاء الفقراء والمحرومين فرصا أكبر للوصول إلى الأصول والموارد المنتجة.

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع مؤخرا تقرير التنمية البشرية في منغوليا، الذي حدد وسجل النقاط المرجعية التي يمكن على أساسها تقييم ما يتخذ من الإجراءات لتحقيق التنمية الاجتماعية. ويتضمن هذا التقرير أول تقييم لحالة التنمية البشرية في منغوليا. هذا وأن جميع الجهود الإنمائية الوطنية بحاجة إلى رؤيا - إلى نقطة محورية لإجراء التحسينات المنسقة والمستدامة - تساندها إرادة سياسية، ومشاركة شعبية، ومؤازرة تنظيمية ومالية راسخة.

وأود أن أؤكد على أن تفاعل منغوليا مع الأمم المتحدة، ووكالاتها ومنظماتها الدولية الأخرى، وتعاوننا الثنائي مع الدول الأعضاء، كان ولا يزال يلعب دورا قيما في التغلب على صور التخلف والمعاناة الملازمة لأية فترة انتقالية، وكذلك في مواجهة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الملحة. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن امتنان حكومتي للبلدان المانحة والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى على مواصلة دعمها ومساعدتها لبلادي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أمل وفدي الصادق في أن تساعد المداولات الجارية حول تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاجتماعية على توليد الإرادة السياسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للتوصل إلى الأهداف النبيلة للتنمية البشرية المستدامة.

**السيدة هول** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد الولايات المتحدة سعيد بهذه الفرصة المتاحة للجمعية العامة للالتقاء مرة أخرى وتقييم التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في تنفيذ الالتزامات المقطوعة عام ١٩٩٥ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، وتقاسم الدروس التي تعلمناها في هذا المسعى. لقد كانت المهمة المطروحة أمامنا في ذلك الوقت تحديا هائلا بالفعل: صياغة السبل وتحديد الوسائل الكفيلة بالقضاء على الفقر المدقع، وخلق فرص للعمل، وتمكين النساء والرجال، وخصوصا المسنين والمعوقين، من أن يشاركوا في مجتمعاتهم مشاركة تامة.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية الأنباء الطيبة. فبالرغم من أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة وأن أمامنا المزيد من العمل الشاق، نحن في الواقع أحرزنا في برنامجنا الوطني وفي جهودنا المتعددة الأطراف تقدما في معالجة هذه المسائل الملحة. ومما يسر كثيرا من عملنا المشاركة فيه من جانب منظمات غير حكومية ساعدت على تحديد الموضوعات وبلورة الحلول وأسهمت في تنفيذ البرامج على نطاق العالم. وإذ نواصل عملنا ونريد أن يستمر التعاون الوثيق بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

ونشيد بالمساهمة في هذا العمل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقف في قلب الجهد الدولي المتناسق لاستئصال الفقر. إن للوكالات التمويلية الأخرى التابعة للأمم المتحدة أدوارا تضطلع بها، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بتركيزه على الفقر في المناطق الريفية؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتركيزه على المرأة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتركيزه على تمكين المرأة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتركيزها على الأطفال والبنات الصغيرات؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمساعدتها للاجئين؛ وبرنامج الأغذية العالمي، الذي يقدم دعما واسع النطاق في حالات الطوارئ وغيرها. فهذه المنظمات، بالإضافة إلى المجتمع المدني الوطني والدولي، شكلت شراكات رئيسية لمعالجة هذه المشكلة العاجلة للغاية.

ونحن، في الولايات المتحدة، قد رفعنا الحد الأدنى للأجور، ووسعنا نطاق التخفيضات الضريبية للأسر العاملة، وخفضنا عجز الموازنة الاتحادية، وكل ذلك وفر أساسا صالحا للاستثمار والنمو وتوليد العمالة. والدرس الذي تعلمناه هو أن السوق المرنة للوظائف التي تيسر التنقل بين مختلف الأعمال، والاقتصاد المفتوح للمنافسة، والسياسات النقدية والضريبية السليمة التي تنفذها حكومة نيابية شفافة وخاضعة للمساءلة - كل هذه أمور تسهم في خلق فرص العمل.

وإذ نقوم بخلق فرص العمل هذه وتوسيع اقتصاداتنا، يلزم أن نضمن مشاركة جميع أفراد مجتمعاتنا في التمتع بفوائد النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل. وفي العديد من المجتمعات لا يزال الكثيرون جدا من النساء والشباب والمسنين والمعوقين متروكين على هامش المجتمع. ونحن ببساطة لا نستطيع أن نتحمل إهدار مساهمات كل هذا العدد الكبير الذي لديه الكثير مما يقدمه. وتشريعنا المعروف باسم قانون المعوقين الأمريكيين قد خطا خطوات واسعة في كسر الحواجز أمام الأشخاص المعوقين. ونتطلع إلى تقاسم خبراتنا في هذا المجال مع الغير وإلى التعلم من خبرات الآخرين.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لعمل السيد بنت ليندكفيست المقرر الخاص عن حالات الإعاقة، لمساعدتنا على التركيز لا كيفية تلبية احتياجات الأشخاص المعوقين فحسب، بل أيضا على كيفية ضمان تمكين المعوقين من أن ينجزوا كل ما في امكانهم إنجازه، وأن يحققوا أحلامهم ويصبحوا أعضاء مندمجين تماما في مجتمعاتنا. ونحن نؤيد تماما استمرار ولاية المقرر الخاص.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لعمل فريق الدعم المخصص غير الرسمي والمفتوح باب العضوية، الذي أنشأته لجنة التنمية الاجتماعية للإعداد للسنة الدولية لكبار السن، ولعمل لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمسنين. إن شعار السنة الدولية - نحو مجتمع لكل الأعمار - لا يذكرنا بأهمية كبار السن في نسيجنا الاجتماعي فحسب، بل يلقي أيضا الضوء على حقيقة أن المجتمعات المفتوحة - التي تتيح لجميع مواطنيها فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمالة المنتجة، والحرية من التمييز - إنما هي مجتمعات توفر لجميع أفرادها المزايا على امتداد حياتهم كلها.

وأود أن أكرر تأكيد فكرة طرحها وفدي في اللجنة الثالثة في وقت سابق من هذا الأسبوع. ففي ذلك الاجتماع أشرنا إلى أنه، في هذه السنة حيث هناك الكثير من النقاش بشأن الإصلاح، يجب ألا تغيب عن أنظارنا الأسباب التي من أجلها نبذل هذه الجهود الصعبة أحيانا. إنها تعود ببساطة شديدة إلى الأهمية الحيوية لمعالجة مسائل اجتماعية واقتصادية، من قبيل المسائل التي ما برحت شاغلا للعديد من الأسر، وأعني بذلك، مسائل الشباب والمسنين والمعوقين في شتى أنحاء العالم التي

عاهدنا النفس على التصدي لها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ونحن نتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض حالة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. فهذه الدورات الاستثنائية تنشط الجمعية العامة وتعيد تركيز اهتمامها. ونحن نرى في الدورة الاستثنائية فرصة مواتية لتبادل الخبرات مع الوفود الأخرى بغية تنفيذ البرامج التي قد تصلح للعمل في بلداننا للنهوض بالتنمية الاجتماعية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. ونتطلع إلى هذه الفرصة لنعيد إلزام أنفسنا بالتعهدات التي قطعناها في كوبنهاغن.

**السيد صليبه** (مالطة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تضم مالطة صوتها إلى الوفود الأخرى في شكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/52/305). ونرحب بمختلف الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات، والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة للوفاء بالأهداف والالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن قبل سنتين، وهي التزامات أقر بأنها من مسؤولية الحكومات في المقام الأول على أنه ليس من المستطاع تحقيقها كاملة إلا من خلال التعاون والدعم الدوليين.

والجهود التي اضطلع بها حتى الآن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والصناديق والبرامج المختلفة ولجنة التنمية الاجتماعية على سبيل متابعة القمة هي جهود مشجعة. والتعاون والتنسيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة عنصر هام للنجاح في تنفيذ أهداف القمة. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نلاحظ أن الأمين العام في مقترحاته للإصلاح قد ركز على الأهمية التي ينبغي أن تعطى للأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. ونأمل أن تسهم عملية التوحيد في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية اسهاما ملحوظا في تحقيق الهدف المتمثل في التنمية المستدامة التي يشكل الإنسان محورها.

ولا تزال آفة الفقر التي تعاني منها على نحو مأساوي نسبة هائلة من سكان العالم تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. ويمثل استئصال الفقر تحديا معقدا، إلا أنه تحد يجب أن نركز عليه اهتمامنا. والتزامنا الجماعي بتخفيف حدة الفقر والقضاء عليه في النهاية يجب أن يستمر وأن يتعزز في شكل سياسات ملموسة ودائمة ومتكاملة للتنمية المستدامة. وكما قالت مالطة مؤخرا خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة:

"حان الوقت للعمل بثبات ودون لبس لوقف تفاقم هذه الحالة، التي تتحول بسرعة إلى مكمن لعدم الاستقرار السياسي في العالم". [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٣، ص ٩]

وفي معالجتنا لمسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن يغيب عن نظرنا البعد الإنساني. فالطاقة الكامنة للتنمية لدى أي أمة لا تتحقق بصورة كاملة بالنمو الاقتصادي وحده. ونوعية الحياة لا تعتمد فقط على الثروة الاقتصادية للأمة.

وقد جرى في مناسبات عديدة إبراز أهمية اتباع نهج التنمية البشرية في معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المتداخلة. وهذا المنظور للتنمية البشرية يركز على مفاهيم المشاركة والتمكين والتضامن. والشراكة بين القطاعات العامة والقطاعات غير الحكومية في المجتمع هي عنصر أساسي أيضا في النمو والتنمية على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي.

وتؤمن مالطة على نحو وطيد بأن الإنسان هو محور كل استراتيجية إنمائية. ويتضمن ذلك ألا يحرم الناس من حق العيش في حرية وكرامة. ولذلك ينبغي أن يكون رفاه الفرد هدفا محددا بوضوح.

وعلاوة على ذلك، فإن توجيه السياسات نحو أضعف المجموعات في المجتمع - أي الأطفال والنساء والمسنين والمحرومين والفقراء والمعوقين - شرط مسبق للنجاح في تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف واحترام الكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق، نتطلع إلى انعقاد الدورة المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية التي تتشرف مالطة بعضويتها، والتي ستتصدى للموضوع ذي الأولوية المتمثل في النهوض بالاندماج الاجتماعي ومشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأفراد المحرومون والضعفاء. وكذلك نولي أهمية كبيرة لنتائج أعمال المؤتمر العالمي لوزراء الشباب، الذي سيعقد في لشبونة، وكذلك السنة الدولية لكبار السن في ١٩٩٩، التي ستروج لموضوع قيام مجتمع لجميع الأعمار.

وتعتقد مالطة أن نوعية الفرص لجميع المواطنين في جميع مجالات النشاط الإنساني يجب أن تكون منطلقا لأية استراتيجية سياسية للمستقبل. والرؤية التي تسترشد بها حكومة بلدي في صوغ وتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية هي رؤية تؤكد على الحاجة إلى إقامة نظام للضمان الاجتماعي يكون فيه للمواطنين قول مسموع في

ممارسة حقوقهم الاجتماعية. والسياسة الاجتماعية تظل متماشية مع السياسات في مجالات التعليم والصحة ورعاية المسنين والإسكان. فإنما تُكفل العدالة الاجتماعية بإيلاء اهتمام خاص للأعضاء الأضعف أو المهمشين في المجتمع.

والتشريعات تضمن فرص العمالة والتعليم والصحة والمنافع الاجتماعية الأخرى دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسنين، وللأسر الوحيدة العائل، وللذين قضوا أو يقضون أحكاما بالسجن وأسرهم، وللذين أعيد تأهيلهم من مدمني المخدرات. ويُعطى الاهتمام على سبيل الأولوية كذلك لبرامج التنسيق والمبادرات التي تستهدف إتاحة أفضل الإمكانيات لذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أن حكومة بلدي ملتزمة بإفساح المجال أمام شبابنا للقيام بدور بارز في المجتمع. فينبغي زيادة مشاركة الشباب في صنع القرار، وفي القيم الاجتماعية الراهنة، من خلال إشراكهم في الكيانات التي تنهض بالإدارة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

والتحدي المتمثل في ضمان عالم خالٍ من الحرمان والتهميش يجب أن يظل التحدي الأكبر بالنسبة لمنظمتنا. والأولويات والأهداف التي حددها مؤتمر كوبنهاغن تتطلب استراتيجيات كلية مرتكزة على روح التعاون، والتضامن، والحوار، والشراكة في داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. وعن طريق التعبئة المتضافرة للإرادة السياسية والموارد وبفضل المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، يمكن إحداث فارق واضح بالتأكيد.

**السيد شارما** (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل عدة أيام وفي اللجنة الثالثة، تشرفنا بالاستماع إلى عرض شيق يشحذ الذهن قدمه السيد نتن ديساي، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حديثة التكوين، بشأن القضايا الأساسية، المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن. والمسائل التي أثارها - مثل ضرورة التعاون الإنمائي على أساس الشواغل المشتركة؛ والقيم المشتركة؛ والتضامن والمسؤولية إزاء بعضنا البعض؛ والحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسما على المستوى الدولي لمواجهة مشكلة تزايد أوجه الإجحاف العالمي وتزايد التهميش - كلها مسائل تحتاج إلى مناقشة واسعة.

وكما ورد في برنامج عمل كوبنهاغن فإنه:

"في عالم يخطو بصورة متزايدة نحو العولمة والترابط فيما بين بلدانه تحتاج الجهود الوطنية إلى تعزيز من خلال التعاون الدولي". (A/CONF.166/9، الفقرة ٤٢)

وبالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، فإن المسائل الجوهرية المتمثلة في استئصال الفقر وتوفير العمالة المنتجة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي لا يمكن مواجهتها على نحو ذي مصداقية دون توفر الموارد الكافية، وإمكانية الوصول غير التمييزي إلى الأسواق، والتكنولوجيات الملائمة. ومسألة ضيق الموارد المتاحة على المستوى الوطني مسألة لا يمكن تجاهلها. فالتنمية الاجتماعية تحتاج إلى استثمارات. وإذا كانت مستويات الدخل الفردي منخفضة، فإنه حتى مع وجود أقوى الإرادة السياسية وأفضل سياسات الإنفاق، لا يمكن تعبئة الموارد الكافية لجميع البرامج التي حددتها القمة. فالموارد المحلية الضرورية للتنمية الاجتماعية لا يمكن تعبئتها إلا إذا كان الاقتصاد ينمو بسرعة.

إلا أن المسألة ليست مسألة موارد. إنها أيضا مسألة تغيرات هيكلية تدمج البعد الاجتماعي - مثل القضاء على الفقر، وإشراك الجنسين، والعمالة، والإدماج الاجتماعي - في الإطار الرئيسي للسياسة العامة. ودون وجود بيئة اقتصادية خارجية داعمة تتضمن التعاون في صوغ وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة، وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية، وتحقيق الاستقرار المالي، وتوفير إمكانية الوصول الأكثر إنصافا للبلدان النامية إلى الأسواق العامية، والاستثمار المنتج في التكنولوجيات، فإن جهودنا ستكون أشبه بجهود من يحاول التدحرج من أسفل التل إلى قمته. وفي سياق بياننا حول الحالة الاقتصادية العالمية في اللجنة الثانية في وقت سابق من هذا الأسبوع، أتيحت لوفد بلدي فرصة الإشارة إلى معضلة قائمة هي أنه في الوقت الذي يتزايد فيه بزوغ أجزاء هامة من العالم النامي بوصفها المحركات الدافعة للنمو العالمي، نجد أن هذا الوضع لا يتجلى بصورة كافية في زيادة مشاركتها في عمليات تحديد المعايير أو صنع القرارات.

والموضوع ذو الأولوية لسنة ١٩٩٧ في صدد متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية هو العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة. وقد أفادت الدورة الخامسة والثلاثون للجنة التنمية الاجتماعية، التي ناقشت هذا الموضوع في وقت سابق من هذا العام، من الورقة الشاملة التي أعدتها منظمة العمل الدولية بشأن هذا الموضوع. ويتطرق التقرير إلى أهمية جعل العمالة في مركز القلب

عند صياغة السياسة العامة، بما في ذلك الاعتراف الأوسع بأهمية العمل والعمالة؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الموارد المنتجة والهياكل الأساسية؛ ورفع نوعية العمل والعمالة. وفي تلك المناسبة، أشرنا، إلى أنه يلزم في تحديد المفاهيم العالمية والتصنيفات المستخدمة في مجال التنمية الاجتماعية عموما، وفي موضوع العمالة، والبطالة، والعمالة الناقصة، وموارد الرزق المنتجة بصورة خاصة، أن يوجد تقدير أفضل لتنوع الظروف الاقتصادية في مختلف بقاع العالم، وللفروق بين ظروف العالم المتقدم النمو والعالم النامي، ولتنوع الاستجابات الممكنة. وفي حين أن للمفاهيم العريضة محلها من الصحة، فإن الفروق الهامة في التفاصيل تترتب عليها آثار ذات شأن في مجال السياسة العامة.

فعلى سبيل المثال، هناك فهم عام بأن الفقر مرتبط بالبطالة. ولئن كان من الصحيح أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين، فإن إحصائيات البطالة أو العمالة الناقصة كثيرا ما تكشف أو تخفي تنويعات حاسمة. ففي الهند، مثلا، حيث يعمل جزء كبير جدا من القوة العاملة في القطاع غير المنظم أو غير الرسمي - والذي لا ينبغي الخلط بينه وبين القطاع غير الشرعي، كما يحدث في بعض الأحيان - فإن حجم البطالة أو العمالة الناقصة اللتين تقاسان بمعيار الوقت المنفق في العمل يكون منخفضا نسبيا. فقد يوجد معدل بطالة لا يتجاوز ٢ في المائة تقريبا ومعدل عمالة ناقصة يتراوح تقريبا بين ٣ و ٤ في المائة إلى جانب نسبة فقر تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة.

والاعتراف بهذه الفكرة تترتب عليه آثار عميقة على صياغة السياسة العامة. فمفهوم العمالة قد هيمنت عليه صورة القطاع الرسمي أو المنظم، مع تشديد مقابل على نوعية العمل والعمالة. ومع ذلك، ففي كثير من البلدان النامية يكون القطاع الرسمي أو المنظم أقل أهمية من القطاع غير الرسمي أو غير المنظم، ويكون هناك نقص في استغلال قدرته على النمو. والواقع أن القطاع غير الرسمي كثيرا ما يكون مجالا للدينامية والنمو الاقتصاديين. وعلى سبيل المثال، فقد أسفرت عملية التحرير وتحقيق النمو الذي يحركه السوق في الهند، عن زيادة في نسبة الأعمال العرضية في سوق العمل، في نفس الوقت الذي تحقق فيه معدل للنمو السنوي يتجاوز ٦ في المائة فضلا عن التوسع في فرص العمل المتاحة.

وتشير هذه الأرقام المتضاربة في الواقع إلى حقيقتين واضحتين. الأولى هي الدور الأساسي لمن يعملون لحسابهم الخاص، فهم يشكلون نسبة كبيرة للغاية من هذا القطاع غير الرسمي. وفي مواجهة هذه الأعداد الضخمة من فئة الممارسين للعمالة الذاتية والعاملين في القطاع غير الرسمي، نجد أن مفاهيم الأمن الوظيفي أو القابلية للتوظيف، بل وحتى شروط العمل، تبدو أقل أهمية من مسألة ضمان سبل كسب الرزق.

والتحدي الأساسي المتمثل في البطالة لا يمكن أن يواجهه القطاع الرسمي وحده. فتوليد العمالة يجب تطويره متواكبا مع توليد سبل الرزق. وفرص العمالة الذاتية ينبغي أن توسع أمام قطاعات كبيرة من الباحثين عن العمل. ولا يمكن النهوض بضمان سبل الرزق إلا بتحسين البيئة العامة التي يمكن أن تزدهر فيها العمالة الذاتية. فتصبح بدورها لبنة في بناء الأعمال الحرة وتنمية القطاع الرسمي.

والبيئة المؤاتية لتوفير الأمن للعمالة الذاتية ولسبل كسب الرزق تتطلب إتاحة الوصول إلى الهياكل الأساسية الأولية، وإلى الائتمان والتكنولوجيا والتدريب. وفوق كل شيء، يلزم وجود قواعد ولوائح داعمة، وكذلك إنفاق عام على الصحة والتعليم وعلى الحد الأدنى اللازم من الاحتياجات والخدمات الأساسية، وسوق مستقرة ونامية. أما شروط العمل فإن لها دلالة في العلاقة بين أصحاب العمل والعاملين أكثر مما لها لدى من يمارسون العمالة الذاتية.

والانفصام المشاهد بين تدني مستويات البطالة القابلة للقياس، وكثرة حالات الفقر يشير أيضا إلى أنه في الكثير جدا من الحالات يعود السبب الأكبر في الفقر إلى انخفاض الانتاجية وانخفاض الدخل من المنتج. والاستراتيجيات التي تركز على توسيع فرص العمل يمكنها، في سعيها إلى رفع الانتاجية وزيادة الدخول، أن تلعب دورا هاما للغاية في مواجهة تحدي القضاء على الفقر والبطالة في البلدان النامية. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال رفع الإنتاجية الزراعية وتوفير البيئة المؤاتية للقطاع غير الرسمي. ومن الاستراتيجيات الهامة في هذا الصدد تشجيع عمليات التعبئة الاجتماعية، وتنظيم الناس في مجموعات صغيرة للمساعدة الذاتية، وتشجيع الأنشطة الجماعية بالمشاركة النشطة من جانب المنظمات غير الحكومية وهياكل الدعم الضرورية. فهذه الهياكل التعاونية يمكن أن تتغلب على مشاكل صغر الحجم، كما أنها تتيح الوصول إلى الائتمان وإلى الأسواق.

ومثال رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص، أي "سيوا"، وهو اختصار يعني الخدمة يثبت - إلى جانب غيره من الأمثلة الكثيرة في الهند وجنوب آسيا على تجمع نساء فقيرات كثيرا ما يكن أميات في شبكات للعمل

التعاوني - يثبت أن مجموعات المساعدة الذاتية للنساء التي تدعمها المنظمات غير الحكومية تحقق نجاحا باهرا في هذا الصدد. ودعم هذه المجموعات من خلال الائتمان الصغير وغيره من المشروعات يمكن أن يعالج قضيتي تأنيث الفقر والتمكين الاقتصادي للمرأة، فضلا عن الشواغل الأوسع نطاقا المتصلة بالقضاء على الفقر والبطالة وتوفير الأمن الغذائي والخدمات الاجتماعية الأساسية.

ولزيادة إنتاجية العمل الزراعي أهمية خاصة لدى البلدان النامية. فتقرير "التنمية البشرية لعام ١٩٩٧"، وتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ١٩٩٧ المعنون "أقل البلدان نموا"، يركزان على الحاجة لإعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، الذي يشكل أهم نشاط اقتصادي في معظم البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، سعيا إلى زيادة الإنتاجية والدخل وتخفيض الفقر، وتوسيع الأسواق، وتنشيط صناعات تجهيز المنتجات الزراعية، مما يعزز فرص العمالة في المناطق الريفية والحضرية معا، التي تعتمد عليها التنمية الاجتماعية كل الاعتماد. ويوضح التقريران أيضا كيف يمكن لتعزيز كفاءة القطاع الزراعي أن يمهد لمزيد من التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموا، كما حدث في البلدان النامية الأكثر تقدما في آسيا. والهند دائما على استعداد لتقاسم خبراتها في الثورة الخضراء مع بلدان العالم النامي، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

وتوشك الهند الآن على البدء في خطتها الخمسية التاسعة. والخطة الجديدة تعطي الأولوية القصوى لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على الفقر. والهند إذ تشق طريقها إلى الأمام بسياستها للإصلاح والتحرير الاقتصاديين، تعيد توجيه سياستها العامة صوب دعم النمو الزراعي، وبناء الهياكل الأساسية، وضمان حصول الجميع على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، مثل الصحة، والتعليم، ومياه الشرب، والغذاء والتغذية، والمأوى، وغير ذلك.

وترتكز استراتيجيتنا لتحقيق هذه الأهداف على نهج محوره الإنسان، نهج يحاول تعزيز المشاركة على المستوى الشعبي عن طريق توفير مؤسسات ديمقراطية لا مركزية على مستوى القرية تتضمن بحكم القانون تمثيلا كافيا للنساء وللفئات الاجتماعية الضعيفة. وقد عقدنا العزم على أن ندخل في صميم كل عمليات صنع القرار، الشواغل المتصلة بمعاملة الجنسين وحقوق الطفل ومصالحه، وتحقيق إمكانات الطفلة والشباب. والواقع أن الخطة تولي اهتماما خاصا لتهيئة الفرص المتكافئة للنساء، وكذلك لغيرهن من الفئات أو المجموعات المحرومة اجتماعيا أو الضعيفة اقتصاديا. ويشكل العمل التصحيحي وجهود التشجيع والدعم عناصر أساسية في هذه الاستراتيجية.

وختاما، فإن التاريخ القصير للعالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قد شهد تغيرات جذرية في النماذج الإنمائية. فصيغ التنمية التي محورها الدولة قد انحسرت. والاتجاه الآن هو إلى جعل النظام السوقي الطليق وحده في قلب العقيدة الجديدة. وقد حلت فكرة العولمة محل الفكرة الدولية. وأصبح المبدأ السلوكي السائد هو انسحاب الدولة من الاقتصاد. إلا أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية لا بد أن تقع بحكم الضرورة على عاتق الدولة.

وفي الوقت نفسه، هناك اعتراف بالحاجة إلى نهج تمتزج فيها العدالة الاجتماعية بالنمو الاقتصادي، وحتميات السوق بالشواغل الاجتماعية والبيئية. ولا يحق للدولة ولا للسوق أن تقدم على الناس. وما يود وفد بلدي أن يراه هو إبداء قدر أكبر من الحساسية لمركزية الإنسان في عملية التنمية، ولظروف الناس في البلدان النامية على وجه الخصوص.

**السيد غوريتا** (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتفق بلدي في الرأي مع ما جاء في البيان الذي أدلى به اليوم وفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي؛ ولذلك سأركز على بعض القضايا المحددة.

كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - الذي نُظِّم قبل عامين بعد انتهاء الحرب الباردة في بيئة دولية اتسمت بتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية بعيدة الأثر وبعولمة متزايدة - حدثا بارزا في تاريخ التعاون الدولي. ووفر رؤية متماسكة للطبيعة المتعددة الأبعاد للواقع الاجتماعي وأكد الترابط بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة بوصفها جوانب داعمة للتنمية المستدامة.

وقد وجدت المبادئ والقيم السخية التي نودي بها في مؤتمر القمة الاجتماعي، والتي تضع البعد الإنساني في صلب المناقشات الاجتماعية والاقتصادية وتبرز أهمية المسؤولية والتضامن الدوليين، التزاما سياسيا قويا من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ورومانيا تُرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في عملية المتابعة على الصعيدين الوطني والدولي، كما جاء في تقرير الأمين العام الحالي عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة

الاجتماعي. وإننا نتفق مع الرأي القائل بأنه في حين أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن ترجمة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن إلى حقائق، فإنه ينبغي لجميع الفاعلين في المجتمع المدني أن يشاركوا أيضا في مختلف مراحل صياغة السياسة وتنفيذها. وفي نفس الوقت، من الضروري أن يستمر تقديم الدعم لهذه الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية من خلال التعاون مع الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المتعددة الأطراف. وبالمثل، يظل ضمان تعبئة الموارد المالية المناسبة شرطا مسبقا هاما لتحقيق أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن.

وأود أن أشير بإيجاز إلى وظيفة آلية الأمم المتحدة الثلاثية للمتابعة، التي تتكون من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية، وبخاصة الأخيرة.

وترى رومانيا أن من الضروري أن تواصل هذه الآلية بذل جهودها لدمج وتنسيق تنفيذ أعمال مؤتمر القمة الاجتماعي مع متابعة المؤتمرات الرئيسية الأخرى بزيادة التعاون بين الهيئات الحكومية الدولية وإدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن بوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور أكبر لتحقيق هذه الغاية بزيادة تقوية وظيفته المتمثلة في التنسيق وتيسير الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.

أما لجنة التنمية الاجتماعية، التي توصف بأنها الهيئة الفنية التي أسندت إليها المسؤولية الأساسية عن متابعة مؤتمر القمة، فإنها قد واصلت عملها من خلال جدول أعمال أعيد تنظيمه لتستعرض، على نحو منهجي، تنفيذ التزامات كوبنهاغن استنادا إلى ثلاثة مواضيع رئيسية، هي تخفيف حدة الفقر والبطالة والاندماج الاجتماعي. وفي دورة اللجنة الثالثة والخمسين، التي عقدت في آذار/مارس الماضي والتي كان لي شرف ترؤسها، نظرت اللجنة في موضوع العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة، وهو موضوع ذو أولوية. واعتمدت اللجنة مجموعة من الاستنتاجات التي اتفق عليها بشأن هذا الموضوع بفضل الجهود المضنية التي بذلتها جميع الوفود، والدعم الفعال من شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية، والإسهام القيم من منظمة العمل الدولية. وهذه الوثيقة، التي أكدت أن هدفي العمالة الكاملة ورفع معدلات العمالة المنتجة ضروريان لاستئصال الفقر وضمان العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، تتضمن مراجع مفيدة للحكومات في مساعيها الرامية إلى تطبيق نتائج مؤتمر كوبنهاغن عمليا.

وما فتئت التنمية الاجتماعية موضوعا ذا أولوية لرومانيا. وعلى مدى السنوات الأخيرة، طبقت رومانيا سياساتها الاجتماعية في إطار التحولات الديمقراطية البعيدة الأثر، التي حدثت في بلدي. وبالمثل، تمشيا مع المفهوم الحديث المتكامل، تناولت حكومة رومانيا القضايا الاجتماعية على نحو يربطها ربطا وثيقا بالنمو الاجتماعي والعوامل المعقدة التي تدخل في التنمية البشرية المستدامة.

وفسّر إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة الاجتماعي الأساس لمواصلة استعراض وتطوير الاستراتيجيات والقوانين الاجتماعية في رومانيا. فمنذ مؤتمر قمة كوبنهاغن، عززت رومانيا أنشطتها الهادفة إلى رفع مستويات الحياة وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وذلك أساسا للفئات الأضعف من السكان. فضلا عن هذا، أولي اهتمام خاص إلى تحسين العمالة بصورة عامة ورفع إنتاجية اليد العاملة وزيادة القدرة على التنافس، وتشجيع توليد فرص العمل.

ومن الأهداف الهامة الحالية في سياسة حكومة بلدي التركيز على تحديث التشريعات والهياكل المؤسسية المتصلة بالعمالة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قانون حماية العاطلين عن العمل عُدل مؤخرا. فضلا عن ذلك، يجري تشكيل مؤسستين متخصصتين - هما الوكالة الوطنية للعمالة والمجلس الوطني للتدريب. وستعمل هاتان المؤسستان على أساس الشراكة الاجتماعية، وستضعان وتنفذان السياسات المتصلة بسوق العمل والحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل وإعادة التوجيه المهني. ويجري تنفيذ هذا المشروع بدعم من البنك الدولي.

وفي سياق التعجيل بالإصلاح الاقتصادي والتحول إلى القطاع الخاص في رومانيا، يجري وضع برنامج موسع لإعادة توزيع اليد العاملة بغية تخفيض تكاليف الإصلاح الاجتماعي. ويقضي، في جملة أمور، بإنشاء مكاتب اتصال في المشاريع المعاد تشكيلها لتقديم المشورة والدعم المتصلين بالعمالة. إضافة إلى ذلك، ستنفذ مشاريع مساعدة فنية ومالية، بما في ذلك التدريب المهني، لمنفعة المجتمعات المحلية التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة. وتعلق جميع هذه المشاريع أهمية خاصة على تدريب الشباب وحصولهم على أعمال. وبالمثل، اتخذت ترتيبات محددة لتشجيع أرباب العمل على توظيف الشباب المتخرجين.

ونظرا لما لقضايا التنمية الاجتماعية من أثر على الشباب، ولحقيقة كونهم العناصر الرئيسية للتغيير الاجتماعي، أود اغتنام هذه الفرصة لأرحب بمبادرة البرتغال لتنظيم مؤتمر عالمي لوزراء الشباب في عام ١٩٩٨، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن رغبة بلدي في المشاركة بنشاط في الإعداد لهذا المؤتمر وفي مداولاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.